

بغداد - واشنطن أسرار ما بعد الحرب

هل حان الوقت للحديث عن لوبي امريكي
ينافس التنازع البريطاني - الفرنسي على
العراق؟

– إننا لا نعرف أمريكا جيداً وليس منكم من يعرف آلية صنع القرار فيها لذلك لا تستعجلوا في إطلاق الأحكام الجاهزة عند تقييم السياسة الأمريكية .

بهذه الكلمات خاطب طارق عزيز كبار مساعديه يوم كان وزيراً للإعلام سنة 1978، وهو يرد على تعليقاتهم السطحية حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، في وقت لم يكن عزيز نفسه قد باشر في بناء صلات مع السياسيين الامريكان وهو الأمر الذي أُتيح له بعد أن أصبح وزيراً للخارجية ، حتى أنه لم يتردد من القول ، أمامي ، بعد اثنتي عشرة سنة من تاريخ لقائه مع مساعديه الإعلاميين (لقد صرنا نصنع صالوناً سياسياً مؤيداً للعراق في الولايات المتحدة عشية أزمة الخليج) .

وإذا كانت الصورة قد تشكلت عند عزيز بهذا الإيقاع المتتالي خلال اثنتي عشرة سنة فإنها لم تكن كذلك عند سواه من زملائه في القيادة العراقية ، إذ لم يتردد رئيس المجلس الوطني سعدي مهدي صالح في وصف اعضاء الكونغرس الذين صوتوا ضد العراق عشية أزمة الخليج بأنهم (كائنات حقيرة) وليسوا سوى (أدوات بيد الصهيونية) وأن قرارات الكونغرس (سخيطة) ، وقد أدى اطلاق مثل تلك الأوصاف إلى إظهار تناقض عميق في الطريقة التي يفكر القياديون العراقيون أو يتصرفون بها ، فثمة أقلية صغيرة جداً كانت تتحاشى تعقيد العلاقات الثنائية وتسعى إلى تحقيق قدر من الانفراج فيها خدمةً للمصالح العراقية ، وثمة أكثرية لا تملك غير معلومات هشة عن العالم الآخر في جبهة الغرب ، وهي معلومات مختلطة بشعارات ذات إيقاع عالٍ ، وربما كانت هذه الأكثرية هي المعنية بالنصيحة التي وجهها طارق عزيز إلى مساعديه قبل اثنتي عشرة سنة من إنهيار العلاقات العراقية الأمريكية .

إلا أن الدعوة لتأسيس علاقات مع الولايات المتحدة لم تكن لتصبح موضع ترحيب في العراق ، فعزير وآخرون هم محط شك ينتجه مناخ من الشائعات تتحدث عن (علاقات مريبة) و (صفقات سرية) و (إعجاب بالأعداء) .. ومن بين أولئك الذين أُحيطوا بالشك الدبلوماسي الشهير نزار حمدون .

على أن أمراً أساسياً قد لازم معاودة العراق للإتصال بعدد من مراكز القوى والضغط الأمريكية إلى جانب مخاطبة الرأي العام الأمريكي، إذ لم يغير طواقمه التي اعتاد استخدامها في مخاطبة العالم والولايات المتحدة بالذات بعد أن أجرى تعديلات طفيفة على كوار العمل الخارجي لم تكن ذات مردود إيجابي حين عين السيد أحمد حسين وزيراً للخارجية ، وأوفده إلى نيويورك بعد حرب الخليج مباشرة ليقف إلى جانبه الدكتور الأنباري ممثل العراق في الأمم المتحدة آنذاك الذي صحح له أقواله وهو يترجمها من العربية إلى الإنجليزية ، ثم عين بعد ذلك السيد محمد سعيد الصحاف وزيراً للخارجية وهو إعلامي ودبلوماسي معروف بكفاءته وسعة ثقافته وإجادته لأكثر من لغة أجنبية إلا أنه لم يمنح فرصاً كافية ليكون قناة التخاطب الجديدة مع العالم ، فعاد السيد طارق عزيز (مع إنه ليس وزيراً للخارجية) إلى إدارة الدبلوماسية السرية مع الغرب .. وخاصة في زيارته إلى نيويورك وباريس ، في الوقت الذي كان السيد حمدون قد عاد إلى أمريكا ليخاطب العالم والجمهور الأمريكي من نيويورك هذه المرة وليس من واشنطن التي كان سفيراً فيها حتى أواخر الثمانينات بما يدل على أن العلاقات التي يراد إعادة بنائها تستند الى علاقات قديمة كان قد أسسها هذان الرجلان في مرحلة ازدهار العلاقات قبل أقل من عقد من الزمان. ولم يأبه العراق بعدم تقبل بعض الأوساط الأمريكية للتعامل مع وجوه كانت قد تعاملت معها عشية حرب الخليج وبخاصة السيد عزيز الذي كان وزير الخارجية الأمريكي السابق « جيمس بيكر » قد خاطبه خلال آخر إتصال رسمي بينهما في جنيف عشية الحرب:

– (الوقت متأخر جداً لن أذهب الى بغداد .. لقد أخذتم فرصتكم ..) .. وكأنه كان بذلك يعلن إنتهاء الحوار لا مع الرجل وحده .. بل مع حكومته كلها .

أما في بغداد ، فإن الغموض ظل يكتنف مهمات السيدين عزيز وحمدون في الولايات المتحدة ، كما ظل عدم الرضا نحو هذه الدبلوماسية السرية يميز مواقف كثيرين في القيادة العراقية (بدليل الحوار الذي جرى في أول مؤتمر قطري شامل لحزب البعث بعد حرب الخليج بين السيد حسين كامل والسيد عزيز ، حيث تعرض الأخير لهجوم منظم وقاسٍ بما يشبه تحميله مسؤولية فشل الدبلوماسية العراقية .) .. إلا أن الإجابة حول التساؤل عن مبرر بقاء الرجلين فلعلها حاجة الدولة للإحتفاظ بأشخاص يصلحون لمخاطبة الخصوم والتفاوض معهم بغض

النظر عن أية معلومات أو آراء مشاعة ضدهما طالما لم يكونا جزءاً من مخطط طامح لبلوغ مراكز أعلى في السلطة .

لذلك سارت الأمور على العكس من قاعدة (أن دبلوماسية جديدة ستحتاج الى وجوه جديدة) .. وأن من الأفضل للطرفين أن يحل أصحاب خطاب جديد على المسرح حتى لا يتمتع الخصم الفائز في جولة الصراع برؤية الوجوه نفسها التي عاملته من قبل ، ولكن في موقع اضعف ، كما أن الخصم نفسه قد يفضل أن يرى وجوهاً جديدة أو على الأقل وجوهاً لم تصطدم معه عشية الحرب .. وهذا ما ينطبق على السيد حمدون دون سواه من الذين أداروا جانباً من الدبلوماسية السرية والعلنية بعد الحرب .



كان الأمر شديد التعقيد والحساسية بالنسبة للسيد نزار حمدون ، فهو مقتنع بأن لا أمل للعراق إلا بمراضاة الولايات المتحدة والسعي الى مصالحه قوى سياسية مؤثرة فيها ، ولكنه في الوقت نفسه كان شديد الحذر والتردد في ترويج دعواته ، حتى بعد أن جرى تعيينه ممثلاً للعراق في الأمم المتحدة ليتمتع بموقع يثب منه لإعادة الإتصال مع أصدقائه من السياسيين الأمريكيين ، إذ أنه كان ينتظر أن تطلب منه الحكومة العمل حثيثاً في اتجاه تقديم عروض مغرية للإدارة الأمريكية ، بل لعله كان ينتظر أن يجد من يلح عليه في بغداد للإتصال بالأمريكان حتى لا يسجل عليه أنه هو الذي عاد ، كما كان يفعل من قبل ، لسحب القيادة العراقية الى موقف البحث عن أصدقاء وربما حلفاء في واشنطن .

إن الأمر معقد حقاً .. ولكنّه مفهوم في حالة السيد حمدون الذي كاد يتعرض للمساءلة القاسية في بحر سنة 1990 ، قبل آب (أغسطس) وبعده ، حين قاد أعضاء في القيادة العراقية (على رأسهم لطيف نصيف جاسم ومدير المخابرات آنذاك) حملة إتهام ضد السيد حمدون ، فأقنعوا الرئيس صدام حسين بمنعه من الإدلاء بتصريحات تتسم بالمرونة إلى الصحافة الأجنبية وطلبوا من السيد طارق عزيز بإعتباره الوزير الذي يأتمر حمدون بأوامره أن يدفعه الى منطقة الظل ، وبنت تلك المجموعة إتهامها على إفتراض أنه قد تأثر بالنموذج الامريكي و(أصبح داعية للسياسة الأمريكية في العراق أكثر منه داعية للسياسة العراقية في أمريكا) وبالتالي فإنه ليس من العناصر المتشددة التي يمكن الإعتماد عليها دبلوماسياً وإعلامياً ، وإشتدت الحملة ضده بعد الثاني من آب (أغسطس) 1990 حيث تحاشى إظهار أى نوع من الحماس للقرارات التي إتخذتها القيادة العراقية ، وكاد ينسحب كلياً من النشاط السياسي العلني بعد تلمسه كثافة الجهد الرقابي الذي فرض على إتصالاته الهاتفية ولقاءاته الإجتماعية وعلى مكتبه ومنزله وسيارته ، وكرس معظم وقته في النهار لأعمال ذات طابع إداري ومهني في وزارة الخارجية في حين كرس بعض وقته المسائي لإدارة نادي العمارة الذي جمع فيه عدداً من أصدقائه المهندسين عندما إقتنع بأن الانغمار في نشاط ثقافي وفني هو أفضل وسيلة لتحويل الإهتمام عنه وإشعار القياديين الناقمين عليه بأنه غير متشبث بأداء دور سياسي منافس .. كانت ثمة حاجة لإشعار الخصم بأنه قد إنتصر كي يتوقف عن الضغط الذي يمارسه ضده والذي بلغ حد التهديد بإعدام السيد حمدون بتهمة معدة بشكل دقيق وهي : (عدم دقة تقديراته لاتجاهات السياسة الأمريكية وعدم إستعداده للتعرض ضد الإدارة الأمريكية علناً) كما كان يفعل آنذاك معظم المسؤولين الرسميين في العراق .

ولم يعد الرئيس صدام حسين إلى تلمس الحاجة من السيد نزار حمدون مجدداً إلا بعد إنتهاء حرب الخليج عندما أدركت القيادة العراقية أن كل ما بنته من علاقات في الولايات المتحدة قد إنهار .

وربما أدرك المسؤولون العراقيون أن المعلومات التي إستندوا إليها في التعامل مع الغرب عامة وأمريكا خاصة كانت معلومات هشة . وربما صح ما كنت قد وصفتها به من قبل بأنها (معلومات سياحية) وهو الرأي الذي صدر عني في ندوة عقدت ببغداد ثم إحتواه كتابي السابق حول حرب الخليج .. وبكفي ضرب مثل واحد على الأقل .. فقد كان عضو قيادي ووزير مسؤول عن جمع المعلومات وتحليلها لا يفرق عشية الحرب بين مجلسي الشيوخ والنواب في هيكلية المؤسسة الإشتراعية في الولايات المتحدة لا بل إنه كان يجادل أمام الرئيس نفسه بأن الكونغرس يتشكل من مجلس واحد لا من مجلسين ، وكان هذا المسؤول نفسه يطمئن الرئيس وزملاءه في القيادة العراقية قبل يومين من بدء الحرب بقوله أمام عدد من مساعدي الرئيس :

— (إن الصحافة الأمريكية كلها ضد خيار الحرب وأن الرئيس جورج بوش لن يُهاجم بسبب ضغط الرأي العام ضد قرار إستخدام القوة

العسكرية مع العراق) .. مع أن الصحف الأمريكية كانت تختلف ، يومئذٍ ، حول أسلوب تدمير العراق وإختيار الطرائق الأكثر إيذاءً وأقل كلفة .. عدا عن أن هذا النموذج المسؤول هو من كان يُفترض فيه أن يكون متقدماً على زملائه الآخرين من غير المعنيين مباشرة بالتعامل مع الولايات المتحدة سياسياً وإعلامياً..

إن .. أمام انكشاف هشاشة المعلومات لم يعد هناك غير الإلتفات إلى الدبلوماسي الماهر نزار حمدون ، بعد أن لم تعد هناك قنوات إتصال خاصة بعد غياب الدور المصري الذي كان يعول عليه خلال النصف الثاني من الثمانينات في إدامة جزء من الإتصالات خلال الفترات الحرجة ، وبعد القرار المتعجل لقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإنسحاب آخر سفير عراقي في واشنطن من العمل الرسمي وإختياره الإقامة في كندا بدل العودة إلى العراق ، عندئذ .. في لحظة الفراغ طلب الرئيس من طارق عزيز أن يسمح للسيد حمدون بالسفر إلى أمريكا لإجراء فحوص طبية عن إصابة سابقة بمرض السرطان ليكون ذلك غطاءً لأول محاولة يقوم بها مسؤول عراقي بعد الحرب لإستكشاف إمكانية ترميم العلاقات مع أشخاص نافذين في الولايات المتحدة .

في تلك اللحظة من أواسط 1991 ، كان حمدون قد أصبح أحد أهم الأهداف المحلية التي يراقبها جهاز المخابرات العراقي ، وكانت المعلومات تُرفع تباعاً إلى الرئيس نفسه بإنتظار أن يصدر أوامره بتوقيف نزار أو على الأقل باعفائه من منصبه كوكيل للخارجية العراقية . وعندما باشر السيد حمدون الإتصال بأصدقائه من السياسيين الامريكان وجد الأبواب موصدة في وجهه كلما حاول تحويل أحاديث المجاملة إلى حوار سياسي يُقصد به فتح كوة في الجدار الصلب المواجه للعراق ، ولما وجد الأمريكان أنه شديد الإلحاح بتحويل دردشاته الإجتماعية الرقيقة إلى جدل سياسي إقترحوا عليه بلا تردد أن يبقى في الولايات المتحدة ويطلب اللجوء السياسي فيها بدل العمل في خدمة حكومته في بغداد ، فجمع حمدون حاجياته عندئذٍ ، وقفل عائداً إلى بغداد ليكتب تقريراً إلى الرئيس كانت خلاصته : (إن الوقت لم يَحُنْ بعد لفتح حوارٍ مع قوى سياسية مؤثرة في أمريكا ، لكن ذلك لا يعني أن الباب سيظل مقللاً إلى الأبد) .



صار ملف هذا الدبلوماسي يوصف بـ (الملف الأكبر) ... ملف تضخم أكثر مما حصل لسواه الذين لم يتعرضوا للمساءلة أو الإيقاف ... فأي ملف يمكن أن يتوقف عن التضخم عندما يتخذ قرار بإيقاف صاحبه وحبسه أو وقف متابعته ورصده ... ولم يكن هناك من إتخذ أياً من القرارين في تلك الفترة الحرجة عشية الحرب وبعدها . لقد تسللت إلى ملف نزار كل صغيرة وكبيرة من إتصالاته الهاتفية ومقابلاته الصحفية وأحاديثه مع أصدقائه .. لا بل أن صمته كان مرصوداً أيام صار الجميع يتحدثون بصوت عالٍ في أروقة الخارجية العراقية بعد الدخول إلى الكويت.. وكان هناك من القياديين من يشجع بالطلب المتكرر عن كل ما يتعلق به .. فلا يجد صغار الضباط غير أن يستنطقوا المحيطين به وينقبوا في كل ورقة علنية أو سرية تصل إلى أيديهم ليضعوا خلاصة ما يتوصلون إليه في مذكرة يرفعونها إلى المسؤول الأعلى ملحقة بإضبارة ورق جديد .. كان يلتحق تلقائياً بالملف الكبير .. لا بل أكبر الملفات .

في تلك الفترة كان الدكتور عبد الأمير الأنباري ممثل العراق في الأمم المتحدة قد توصل إلى إستنتاج مؤداه أن ثمة مرحلة جديدة محتملة في العلاقات السرية بين العراق والولايات المتحدة لن تسمح له أن يستمر في موقعه ، فقد كان مقبولاً من قبل القيادة العراقية سفيراً في واشنطن ولندن ثم ممثلاً في الأمم المتحدة في مراحل إنتعاش العلاقات مع الغرب التي إستوجبت وجود شخصية فنية ذات لياقة عالية من طراز الأنباري الخبير الإقتصادي والنفطي المتحدر من بيئة إجتماعية رفيعة ، وكانت الساعات الصعبة والأيام المرّة التي شهدتها عشية حرب الخليج وخلالها كافية لجعله يصل إلى إستنتاجات من هذا النوع ، فخلال إثنين وأربعين يوماً من الحرب لم يحصل على توجيه واحد من المركز في بغداد ووجد نفسه مطالباً بالمحافظة على إتزانهِ وهو يعرض موقف دولة أصبح متعذراً على قادتها الإتصال به ، وكان كل ما فعلوه أنهم طلبوا إليه في الأسبوع الثالث للحرب أن يتصل برقم هاتف خاص بالسفارة الفلسطينية ببغداد مرتبطٍ بمركز إتصال هاتفي أقامته منظمة التحرير في قبرص ، وكانت أشد الساعات إحراجاً له عند إعلان العراق فجر 26 / 2 / 1993 عبر الإذاعة قرار الإنسحاب من الكويت دون أن يتمكن هو من الحصول على موقف رسمي يمكن أن يبلغه إلى مجلس الأمن الذي دُعي آنذاك إلى الاجتماع ، لقد كان يسيراً على الأنباري أن

يستنتج بأن مرحلة ما بعد الحرب تتطلب وجود شخص غيره لإدارة دبلوماسية سرية عدا عن الواجبات العلنية في الأمم المتحدة ، في تلك اللحظة طلب الدكتور الأنباري نقله من نيويورك لجعل الطريق مفتوحاً أمام قدوم دبلوماسي آخر ، فجرى التفاهم معه على أن يكون ممثلاً للعراق لدى منظمة اليونسكو في باريس ، فهو في هذا الموقع سفير وليس سفيراً ، بل لعله أقرب إلى مندوب دولة من أعرق الدول حضارة في أكبر تجمع ثقافي دولي ، وبإمكانه من هذا الموقع أن يراقب ما يحدث دون أن يكون طرفاً في دبلوماسية قلقة لا ينسجم مؤدو عرضها مع أولئك الذين يصدرون اليهم الأوامر لكي تنفذ .. وحسب .

ربما كان هناك شعور باللاجدوى قد تشكل لدى السفير الأنباري عندما شعر بأن كثيراً من آرائه وإقتراحاته التي يبعث بها الى بغداد لا تجد من يُصغي إليها ، لا بل قد تصدر إجراءات على النقيض من إتجاه تلك الآراء والمقترحات ، ومن ذلك أنه كتب الى وزارة الخارجية يقترح أن لا يُقيم العراق نفسه إعلامياً وسياسياً ودبلوماسياً في موضوع انتفاضة الزنوج بمدينة « لوس انجلوس » لما قد يترتب على ذلك من نتائج عكسية لا تخدم محاولات بغداد لتحقيق قدرٍ من الإنفراج في علاقاته داخل الولايات المتحدة ، وتبنت الخارجية العراقية مقترحه ثم رفعته الى رئاسة الجمهورية لكن الأمر الذي صدر الى الخارجية كان يوصي بأن يتقدم العراق بطلب رسمي الى مجلس الأمن لإستنكار قمع السلطات الأمريكية لإنتفاضة « لوس انجلوس » باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان والأقليات على أن ترافق ذلك حملة إعلامية وسياسية ، وكانت النتيجة أن أهمل طلب العراق في مجلس الأمن وضاعت فرص الحوار التي لم تكن قد بدأت بالكاد مع بعض الأوساط الأمريكية .

وليس غريباً أن يكون الأنباري قد إقتنع أنه لم يعد مناسباً لموقعه في نيويورك عندما قاد الجولات الثلاث الأولى من المباحثات الفنية مع الأمم المتحدة في فيينا بهدف السماح للعراق ببيع كمية محدودة من نفطه لتغطية احتياجاته من الغذاء والدواء .. فقد كان الخطان الصاعد من بغداد والنازل من فيينا يسيران في طريقيين مفترقين .. وعلى الرغم من أنه كان يتحفظ في البداية على الرضوخ لشروط القرار 712 إلا أنه وجد مفارقة في الأمر عندما عاد العراق بعد ستة أشهر ليقبل ما كان قد رفضه ، ثم عاد ورفض ما كان قد أعلن قبوله به .. كان يراقب تلك التطورات اللاحقة من مكتبه في باريس ، وفي تقديري ، أنه أدرك أن قرار إبتعاده عن موقعه في نيويورك كان صحيحاً وفي الوقت المناسب .



هل ما زال مبكراً الحديث عن وجود لوبي امريكي في العراق .. ؟

ربما ما يزال ذلك مبكراً بالمقارنة مع ما كانت كل من بريطانيا ثم فرنسا تسعى اليه خلال ربع القرن الأخير من تاريخ العلاقات الخارجية للعراق بالعالم .. وهو أمر سيكلف الخوض فيه فتح ملفات ليست متاحة للبوح حتى الآن .. إلا أن هذا لا يمنع من طرح تساؤل حول مستقبل الصراع الإنكلى - فرنسي على العراق وموقف الولايات المتحدة منه .. غير أن الإجابة عليه ليست ضرورة تماماً .. الآن



كانت هناك عثرات عرضية تنزاح من طريق العلاقات العراقية - الأمريكية ، ومنها مقتل العقيد هواري أحد القادة الفلسطينيين المتهمين بإدارة العمليات السرية وذلك في حادث سير على الطريق الصحراوي الطويل بين بغداد وعمان سنة 1991 ، وكان موضوع هواري يشكل إحدى العقبات في العلاقات بين واشنطن وبغداد حتى عشية انفجار أزمة الخليج في 1990 الى الحد الذي عبر فيه مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق « برنت سكوكروفت » عن إنزعاج الحكومة الأمريكية من وجود العقيد الهواري وأبو العباس في بغداد خلال اجتماعه سنة 1989 مع وكيل الخارجية العراقي ، آنذاك ، السيد نزار حمدون الذي لم يجد غير ان يُطمئن المسؤول الأمريكي الى ان بغداد ملتزمة بعدم تشجيع أي عملية ضد المصالح الأمريكية وإبلاغ واشنطن بأية عملية من هذا النوع يمكن أن تقع .

في أواسط 1992 بدأت الإتصالات العراقية بمقربين من الحزب الديمقراطي سراً ، وقد نشط السيد حمدون في الاتصال مع أصدقاء يعملون في مراكز البحوث وبعض مديري الشركات التي سبق لها العمل في العراق ، وبأعضاء في مجلسي النواب والشيوخ ، لكنه لم يتمكن من الإتصال مباشرة مع مرشح الرئاسة بيل كلينتون ، على الرغم من أنه إجتمع مع أشخاص قدموا أنفسهم كمقربين منه لكنهم كانوا يؤكدون دائماً أنهم غير مخولين رسمياً من قبل المرشح الديمقراطي لإجراء أي إتصال رسمي مع مسؤولين عراقيين ، وأن حدود لقاءاتهم لا تتعدى

كونها محاولات شخصية قد تمهد على مدى طويل لردم جزء من الهوة العميقة بين العراق والولايات المتحدة ، في حين كان الدبلوماسي العراقي يعطي إشارات مباشرة وقوية عن رغبة بغداد في عقد لقاءات رسمية والتفاهم مع الحزب الديمقراطي ومنح إدارته الجديدة التنازلات التي تجعلها قادرة على إتخاذ موقف مخالف لموقف إدارة الرئيس جورج بوش ، بما في ذلك التلميح بإستعداد بغداد لعقد صفقات العصر حول نفط العراق والعلاقات التجارية ، بحيث تكون لواشنطن حظوة الشريك المفضل ، مع ما يرافق ذلك من إبداء للمرونة السياسية في التعاطي مع المسائل المحلية والإقليمية بما فيها الموقف الذي يمكن أن يتخذ لاحقاً من عملية السلام بين العرب وإسرائيل .

على أن ما قيل عن (صداقة) بين السفير حمدون والرئيس كلينتون كان مبالغاً فيه.. إذ أن الرجلين قد يكونان تعاملًا مرة واحدة عندما يسراً عقد صفقة للقمح أواسط الثمانينات إشتراها العراق من ولاية (ARKANSAS) التي كان كلينتون حاكماً لها ، فمعرفة الرجلين ببعضهما لم يكن بمستوى أن يعمل على إحياء علاقات منهاره كتلك التي وجدها بين بغداد وواشنطن بعد سبع سنوات من لقاءهما السابق . كان موعد الإنتخابات الأمريكية قد إقترب .. لكن حمدون لم يكن وحده الذي ينشط .. فقد تحركت شركة «كوستال» النفطية التي كان مديرها « إسكي وايت» قد حقق واحداً من أهم اللقاءات مع الرئيس صدام حسين في الخامس من كانون الأول « ديسمبر » 1990 ، بحضور جون كونالي وزير الخزانة الأسبق (الذي توفي في منتصف سنة 1993) وكان تحرك «كوستال» (وهي شركة صغيرة بالمقارنة مع كبريات شركات النفط الأمريكية) مستنداً الى عناصر إتفاق مبدئي كاد يكون أهم ما تم بلوغه في اللقاءات الكثيفة التي جرت عشية الحرب .

كان « وايت » مدير شركة «كوستال» ، قد ذهب يومها لمقابلة « برنت سكوكروفت » مستشار الأمن القومي الأمريكي ، آنذاك ، لإبلاغه برغبته زيارة العراق والقيام بدور الوسيط قبل ستة أسابيع من إندلاع الحرب.. عارضاً أن يستخدم علاقات الثقة القديمة لإقناع القيادة العراقية بإطلاق سراح الرهائن الغربيين ثم إقناعها بفكرة الإنسحاب من الكويت لتحاشي إندلاع الحرب .. والأهم من ذلك الحصول على موافقة عراقية بعدم الاضرار بالمصالح النفطية للولايات المتحدة من خلال التخلي عن دعوات زيادة الأسعار .

إستمع سكوكروفت إليه ملياً وأجاب :

— إن الرئيس بوش لن يوافق على قيامك بهذه الزيارة .. وأنا أنصحك بعدم الذهاب إلى بغداد .

إلا أن « وايت » لم يتخل عن قراره بزيارة بغداد ، وكان هاجسه أن يتحرك حتى يسبق شركات فرنسية كانت تتحرك في الظل لتأمين مصالحها في العراق تحت مظلة دعوات يتبناها سياسيون فرنسيون للتخلي عن الخيار العسكري في أزمة الخليج .

وقتئذٍ عدّ « كونالي » و « وايت » لقاءهما مع الرئيس صدام حسين مثمراً عندما أقنعهما بإطلاق سراح ما كان قد تبقى من رهائن غربيين في العراق ، إذ صدر بعد أربع وعشرين ساعة من لقاءهما قرار عراقي يغلق ملف الرهائن ويسمح لمن بقي منهم بالمغادرة ، أما الوجه الآخر للنجاح فكان في الحصول على موافقة مبدئية بإلتزام العراق سياسة سعرية في سوق النفط العالمية لا تدفع في إتجاه رفع الأسعار وتحافظ على سقف ثمانية عشر دولاراً للبرميل الواحد كحد أعلى ، ومنح « كوستال » حظوة الطرف التجاري المفضل لدى العراق .. لكن ذلك الإتفاق لم يوقع على الورق ، ولم يتحول إلى مفردات في التطبيق في ظرف كان شديد الحساسية للطرفين ، إذ لم يكن بإستطاعة « كوستال » أن تبرم اتفاقاً مع دولة خاضعة لحظر تجاري دولي ، ولم يكن العراق من جانبه مهيباً لأبرام إتفاق في أيام كان ينتظر فيها وقوع حرب وشيكة .

يومها كسبت « كوستال » ربحاً لكنها لم تقبضه ... وأعطى العراق من الوعد الكثير على أمل أن يحافظ على مركز ضغط يمكن أن يعمل لصالحه في المرحلة التالية من تطور الأحداث .. لكن الحرب حين وقعت جعلت ذلك الإتفاق يندرس في الأرض بعضاً من الوقت ، حيث كانت الحكومة العراقية تواجه إختناقات مدمرة ، مما لا يجعل شركة مثل « كوستال » في حاجة إلى مرضاتها وتقديم خدمة مباشرة لها ، أما ديونها للعراق فلا بد أن تكون أساس أي مفاوضات مع نظام الحكم ، الذي كان العالم ينتظر مجيئه يومئذٍ ، في وقت آخر ... وصممت بغداد تحت وابل القصف .. وصممت «كوستال» في انتظار ما سيحصل ..



كانت الحرب قد إنتهت .. ولم تسقط الحكومة في بغداد .. أما إجراءات الحظر الإقتصادي على العراق فقد إزدادت شدة وإحكاماً حتى بدت

كأنها طوق حديد في عنق غض وهي تقيد التعامل التجاري والمصرفي والعسكري والسياسي والدبلوماسي مع العراق ، وبدأت إحتياجات العملات الصعبة تنفذ ببغداد ، فامتدت الأيدي إلى مخزون الذهب الذي كان يُقدر بـ «240» طناً ، فبيعت منه كميات زادت على «100» كيلو غراماً في الأشهر الستة التي تلت الحرب ، عن طريق تجار عراقيين في عمان ، وبإشراف ورعاية مباشرة من البنك المركزي العراقي ، ولم يكن بالإمكان المكوث في إنتظار النفاذ النهائي للعملة الصعبة ، فقررت بغداد أوائل سنة 1993 الإتصال مع مديري شركة « كوستال » الأمريكية بعد أن كانت قد تسربت معلومات متناقضة عن مباحثات عراقية مع شركات نفط فرنسية وأخرى إيطالية ، وكان الهدف العراقي هو محاولة الحصول على أموال تدفع نقداً كجزء من ديون مستحقة على «كوستال» ، وقبل أن ينقضي شهر كانون الثاني « يناير » 1993 كان وفد من كبار موظفي شركة «كوستال» قد وصل بطائرة خاصة إلى عمان ، لينتقل بطائرة هيليكوبتر من الحدود العراقية – الأردنية إلى بغداد وهو يحمل هدية ثمينة للعراق هي حقائب عبئت بعشرة ملايين دولار من النقد كان يتعدى تحويلها عبر المصارف الدولية الى العراق ، فكانت أثنى عربون تقدمه «كوستال» للمضي في تنفيذ الوعود التي كان مديرها الصبور « وايت » قد حصل عليها في بغداد عشية الحرب ، لكن ذلك المبلغ لم يكن في حقيقة الأمر غير جزء من دين كبير تدل الأرقام العراقية على أنه 400 مليون دولار . وعقدت مفاوضات ميسرة في بغداد شارك فيها كبار مسؤولي قطاع النفط العلنيون والسريون ، حيث جرى الإتفاق على منح « كوستال » الأفضلية في إستثمار النفط العراقي غير المستخرج الى جانب الأفضلية في التمتع بعقود لشراء النفط بأسعار مخفضة فور السماح للعراق ببيع جزء من نفطه طبقاً لقرار مجلس الأمن 712 أو في حالة رفع الحظر كلياً عن تصدير النفط العراقي ، وحمل العراقيون وفد «كوستال» طلباً أكثر إلحاحاً : نريد مزيداً من النقد ونحتاج إلى مساعدتكم لإطلاق جزء من الأموال العراقية المجمدة في البنوك الأمريكية ، إلا أن مديري «كوستال» ردوا بكثير من البرود : يكفي ما حملناه من مال وما تحملناه من مخاطر سياسية وإقتصادية ، ولن ننجح في إطلاق أموالكم في الولايات المتحدة ما لم يحصل تطور أساسي في العلاقات السياسية بين بغداد وواشنطن .. ونقل وفد « كوستال » أجهزة من الهواتف التي ترتبط بالأقمار الصناعية لتقدم بصفة (هدايا) إلى عدد من المسؤولين العراقيين ..

وبلغت الرعاية الخاصة التي قدمتها الشركة ، بعدئذٍ ، أنها خصصت طائرة خاصة لنقل الوفد العراقي الذي ترأسه الدكتور رياض القيسي من نيويورك ، حيث أجرى مفاوضات معقدة منتصف 1993 ، إلى باريس التي إستقبلت ، يومئذٍ ، أول مسؤول عراقي بصورة علنية منذ إنتهاء حرب الخليج .. وكان العراقيون يتطلعون إلى تغيير في السياسة الأمريكية نحو العراق بعد فوز « بيل كلينتون » برئاسة الولايات المتحدة .. ففي تلك الأثناء تسلمت بغداد إشارات فسرتها إيجابياً ، أبرزها أن فريقاً قد تشكل في السفارة الأمريكية بعمان لجمع معلومات جديدة عن الوضع في العراق إستعداداً لإنتهاج (سياسة جديدة) ..

.. ولم يكن هناك ما يدل على أن هذه السياسة الجديدة ستكون أقل إيلاماً للعراق من السياسة السابقة التي أعدتها إدارة الرئيس جورج بوش... وببساطة كان من المفترض أن تضع كل إدارة أسلوبها الخاص في إدارة الأزمات الكبيرة ، ومنها الوضع في العراق. خاصة وأنه كان أمام الإدارة الأمريكية الجديدة متسع من الوقت مداه ثلاثة أشهر لإستكمال إجراءات انتقال السلطة في الفترة من « نوفمبر » تشرين الثاني 1992 إلى « يناير » كانون الثاني 1993 لإعداد قاعدة سياسة جديدة إذا كانت هناك سياسة جديدة حقاً.. وأولويات جديدة في سياسة قائمة . وكان من السذاجة أن يتوهم أحد بأن الولايات المتحدة ستعمل على رفع الحظر الدولي عن العراق تحت تأثير متغيرات ظرفية أو بسبب تغيير الإدارة الأمريكية وأن مثل هذا التحول يمكن أن يحصل بسرعة أو في مدى زمني قصير .. وكان يكفي أن يدرس السياسيون العراقيون الخطوات الأمريكية نحو حالات مشابهة ليقرروا أن المبالغة في التفاؤل الذي أشاعه السياسيون والإعلاميون الرسميون كان نوعاً من إحباط الذات ، فالكونغرس الأمريكي لم يصوت على رفع العقوبات عن جنوب افريقيا إلا بعد ثلاثين سنة من إشتراعها ، أما فيتنام فعلى الرغم من سلسلة عمليات تطبيع بين هانوي وواشنطن ، بما فيها العمل سوية للبحث عن المفقودين ، فإن كلاً من الرئيسين جورج بوش وبيل كلنتون لم يُقدما على أي نوع من الرفع الجزئي للحظر عن فيتنام مع أنهما كانا قد وعدا به في 1991 ، 1992 ، 1993 ولم يتخذ كلنتون قراره إلا بعد مضي أربعة عشر شهراً على توليه الرئاسة ومضي ثلاثين عاماً على سريان الحظر الذي بدأ سنة 1964 ضد الجزء الشمالي من فيتنام ثم

أصبح حظراً شاملاً على فيتنام كلها بعد سقوط « سايجون » سنة 1975 .. وقد نفترض أن قرار الحظر على العراق هو قرار دولي لكن ذلك لن ينفي قوة التأثير الأمريكي في إدامته أو إزالته .. ومن الصواب الإفتراض أن أهمية العراق وإحتدام الصراع الغربي على نفضه وموقعه ربما جعل التحرك نحوه بغير البطء الذي يسير فيه مع فيتنام وسواها ، وهذا عامل لا ينبغي تجاهله .. كما لا ينبغي ، في الوقت نفسه ، تجاهل أصل الأهداف التي سعت إليها الولايات المتحدة في تحجيم قوة العراق العسكرية وإستنزاف إقتصاده ومنعه من محاولة لعب دور الدولة القائد في الإقليم وهي أمور لن يكتمل تحقيقها إلا على مدى طويل من الزمن لا يأخذ كل أبعاده في سنتين أو ثلاث تعقب نهاية الحرب في الخليج ..

إنها حرب إشارات مبهمة بين بغداد وواشنطن ...

أشارات سلبية تُستلم على أنها إشارات إيجابية ..

وأخرى للردع والتخويف تُفهم على أنها للانفتاح والمرضاة ..



قد يكون هناك من المسؤولين العراقيين من أدرك مبكراً أهمية الدبلوماسية السرية ، في المواقف التي إحتدت فيها الأزمات ، وبخاصة مع الجيران الذين فرقته عن العراق خلافات مزمنة .. فقد كان صحفيون عرب يحملون رسائل سرية من شاه إيران إلى الرئيس صدام حسين ، فيقومون بجولات مكوكية بين بغداد ولوزان حيث كان الشاه يمضي إجازة له عند إنفجار خلاف بين البلدين على أثر إلغاء طهران من جانب واحد في أيار (مايو) 1969 إتفاقية حول شط العرب كانت قد أبرمت سنة 1937 .. وحين وقعت حادثة « الصامته » الحدودية بين العراق والكويت سنة 1973 تبرع رجال أعمال وسياسيون كويتيون للقيام بمهمات سرية في بغداد ، حملوا خلالها رسائل من أمير الكويت إلى الرئيس أحمد حسن البكر ونائبه « يومئذ » السيد صدام حسين وعادوا برسائل منهما أسهمت في تحقيق إنفراج في علاقات كانت مرشحة للإنهيار .

ولعب وسطاء عراقيون ، أو فلسطينيون مقيمون في العراق وسورية أدواراً في تهدئة العلاقات بين بغداد ودمشق على مدى ربع قرن من الخلاف بين العاصمتين ..

وخلال الحرب العراقية – الإيرانية تطوع رؤساء جمهورية سابقون ورؤساء وزارات سابقون من دول بعيدة عن منطقة الصراع للإبقاء على قنوات الإتصال السرية بين بغداد وطهران ، مثل السيد أحمد بن بيلا الرئيس الأسبق للجزائر والسيد الصادق المهدي رئيس وزراء السودان السابق .

وكان الرئيس صدام ، ومن قبله شقيقه السيد برزان التكريتي يفضلان الإعتماد على قنوات غير رسمية للإتصال مع الأطراف التي يخاصمها العراق ، لأن ذلك كان سيعفيه من تحمل أية إلتزامات ، فيكتفي عندئذٍ بجعل أولئك الوسطاء أنابيب إختبار لقياس مدى إستعداد الأطراف المقابلة للإقدام على الإلتقاء في منتصف الطريق ..

وكان هناك ، عشية أزمة الخليج وخلالها وبعدها ، وسطاء أمريكيون وآخرون فلسطينيون ، أما الأمريكيان فهم ضباط مخبرات سابقون ومديرو شركات ووزراء سابقون وصحفيون ، أما الفلسطينيون فهم أعضاء قياديون في منظمة التحرير وأحياناً سياسيون يجمعون بين النشاط التجاري والنشاط السياسي .. وقد سمحت هذه القنوات ، وظلت تسمح بعد أربع سنوات على الحرب في الخليج ، بتدفق سري للمعلومات والآراء والمقترحات ثم المقترحات المقابلة ..

حاول الرئيس ياسر عرفات بناء شبكة إتصالات ثلاثية بين واشنطن وبغداد ومنظمة التحرير منذ الأيام الأولى لإنهيار العلاقات العراقية – الأمريكية عند إنفجار أزمة الخليج .. وما رافقها من تصدع في العلاقات الفلسطينية – الأمريكية .. وقد أوكل إلى مساعديه وبعض رجال المال الفلسطينيين وأصدقاء متقاعدین في الولايات المتحدة تنشيط شبكة العلاقات الثلاثية ، وكان هناك أشخاص غامضون وسريون يعملون في الخفاء ، وآخرون من منظمة التحرير يعملون بمعرفة السيد عرفات وحده دون الآخرين من مساعديه في المنظمة .

وسنرى بعدئذٍ أن كل تلك المحاولات لم تستطع ردم الهوة الكبيرة التي إتسعت بين واشنطن وبغداد .. لكنها أفلحت في توضيح موقف الرئيس عرفات ومنظمة التحرير أمام الإدارة الأمريكية لاستعادة الثقة .. والتمهيد لإنصواء المنظمة إلى عملية السلام التي بدأت بمبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش في 6 / 3 / 1991 ..

أخفى مسؤولون في منظمة التحرير اسم وسيط غامض لعب دوراً سرياً بين بغداد وواشنطن والمنظمة ، ويبدو أن الرئيس عرفات حذف اسمه من جميع الوثائق التي أودعها الأرشيف السري في مقر المنظمة بتونس ، ولكن مسؤولين فلسطينيين آخرين ضيقوا الدائرة التي يقع فيها اسم هذا الوسيط حين وضعوه في دائرة ضيقة وفضلوا أن يستنتج قارئ التاريخ اسمه وموقعه من هذه الدائرة . إن الأمر يتعلق بأحد أعضاء مجموعة لندن الفلسطينية The Palestinian Group of London وهي هيئة غير رسمية ظهرت إلى الوجود بعد الإجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 عندما إنتقل السيد ياسر عرفات إلى تونس ليؤسس مقر قيادة فيها ، ومنذ ذلك الحين فإن هذه المجموعة أدارتُ جماعياً وفردياً معظم الجهد الإقتصادي داخل الأراضي المحتلة ومولت جانباً من فعاليات منظمة التحرير نفسها ، ولم يكن يعني أن أعثر على اسم الوسيط السري على الرغم من أنه كان بالتأكيد أحد إثنين كما أعطاني إياها مسؤول من منظمة التحرير ، وأفضل أن أشير إلى إسميهما بالحروف الدالة عليهما فقط : (م . م) (ح . ص) .

.. غير أنهما لم يكونا يعملان وحدهما.. فقد ظهر الى جانبهما خلال لقاء سري عُقد في فندق « إمبريال » بمدينة فيينا سياسي أمريكي مقيم في لندن عُرف منذ كان مديراً للحملة الإنتخابية للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر.. لقد التقى الثلاثة: الفلسطينيان والأمريكي مع الرئيس عرفات بضع ساعات وإستمعوا منه الى رسالة أراد إيصالها الى الإدارة الأمريكية على الفور.. مضمونها: (إنَّ العراق مستعد للإسحاب من الكويت..) وإنتقل الثلاثة عائدين من فيينا الى لندن بطائرة خاصة (مملوكة لإحدى الشخصيتين الفلسطينيتين) ليسعى كل منهم عبر قنواته لإبلاغ واشنطن بمضمون الإجتماع مع الرئيس الفلسطيني .

كانت حظوة ذينك الوسيطين الفلسطينيين مع العراق كبيرة منذ حصولا على عقود تتعلق بإنشاء خط أنبوب النفط العراقي العابر الى ميناء « ينبع » السعودي على البحر الأحمر في الربع الأول من الثمانينات .. ولذلك كانوا يعرفون أناساً كثيرين في العراق والسعودية .. والولايات المتحدة .

وأورد أدناه صورة طبق الأصل من رسالة بعث بها الوسيط الغامض عبر الفاكس من لندن إلى السيد جون سنونو كبير موظفي البيت الأبيض في واشنطن إلى جانب ترجمتها باللغة العربية :

GREC : UK

لندن في 8 / 8 / 1990

السيد جون سنونو

البيت الأبيض

واشنطن . دي . سي

— في يوم الأحد 5 آب بين الرابعة والسابعة مساءً بتوقيت لندن تلقيتُ مكالمتين تليفونيتين من صديقي نزار حمدون وكيل الخارجية العراقية الذي سألني باسم وزير الخارجية العراقي عما إذا كنتُ أستطيع أن أذهب إلى بغداد ، ومعني إذا أمكن المستر (RAYHUNT) فإعتذرت له لأسباب عائلية وأمنية .

— وفي نفس الوقت تقريباً إتصل بي من بغداد الرئيس عرفات الذي كان في مهمة وساطة بين الكويت والعراق ، وقد كرر نفس الطلب (الذهاب الى بغداد) فإعتذرت مقترحاً أن أقابله في أي مكان آخر قريب من لندن ، وقد وافق على ذلك .

— ويوم الإثنين (6 آب) إتصل نزار حمدون مرتين لإقناعي بالذهاب الى بغداد ، ولكنني تمسكت بمواقفي .

— وفي نفس الوقت تشاورتُ في الموضوع مع ريتشارد ميرفي الذي إتصل بوزارة الخارجية ، ثم إتصل بي لينصحنى بعدم الذهاب الى بغداد

، وبأن أية إتصالات يجب أن تتم بواسطة السفارة الأمريكية في بغداد ، أو بواسطة السفارة العراقية في واشنطن . ولهذا السبب قررت إرسال هذه الرسالة عن طريق الفاكس .

– مساء يوم الإثنين إتصل الرئيس عرفات من جدة ، وإقترح اللقاء في اليوم التالي في قيينا التي سيذهب إليها ليحضر جنازة برونوكرايسكي .
– يوم الثلاثاء 7 آب وصلت الى قيينا ، وقابلني الرئيس عرفات الذي عاد بعد ذلك إلى جدة .

– أبلغني الرئيس عرفات أنه خلال إجتماع له مع الرئيس صدام حسين إتفقا على ضرورة إقامة قناة إتصال مباشرة بين بغداد وواشنطن ، وورد إسمي في هذا الصدد كوسيط ، وكان هذا هو السبب وراء كل الإتصالات التليفونية التي تلقيتها من بغداد .

– قال الرئيس عرفات إنه قلق جداً من التدهور السريع في الموقف ، وإنه يجب إحتواء هذا الموقف فوراً وقال إن الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في القاهرة لم يتخذ موقفاً منحازاً لأي طرف لكي يحتفظ بفرصته في التوسط .

– عليه فإن الرسالة التي كان مطلوباً أن أنقلها لواشنطن من بغداد وفقاً لما قاله الرئيس عرفات تتضمن الآتي :

1 – إنسحاب القوات العراقية من الكويت .

2 – عودة أسرة الصباح إلى الحكم .

3 – حتى يتم الإتفاق على تسوية يحتفظ العراق بوجود عسكري في جزيرة بوبيان ، وفي مناطق الحدود المتنازع عليها في شمال الكويت .

4 – إن قضية الديون العراقية للكويت والتعويضات المستحقة للعراق يمكن تسويتها على نحو مرضٍ للعراق .

5 – إن الرئيس العراقي على إستعداد للتوصل إلى إتفاق مع الإدارة الأمريكية على جميع المسائل المعقدة بالبتروول .

(إنتهت الرسالة)

أضاف الرئيس عرفات نقطة أخرى تتصل بالمخاطر التي يمكن أن تنجم عن إنسحاب عراقي من غير ترتيبات مؤقتة وبديلة ، وهو يُنبئ لإحتمال وقوع قلاقل تثيرها إيران أو عناصر أصوليه ، وهو يعتقد أن قوة طوارئ عربية مؤقتة يمكن أن تتمركز في الكويت مؤقتاً كما حدث سنة 1961 حينما قام الجنرال قاسم بتهديد الكويت .

✽ رأي شخصي :

إنّ الموقف دقيق وشديد الحساسية وقابل للإنفجار ومليء بالمخاطر بحيث أنني لا أستطيع المغامرة بإبداء رأي .

ومع ذلك فإنني أشعر أن عليّ الإضافة أن الرئيس عرفات واحد من قلة قليلة من الناس لديهم إتصال مباشر بالرئيس صدام حسين ، وهو لذلك قادر وسط الظروف الحالية على أن يفتح ثغرة يمكن من خلالها لواشنطن ولبغداد أن تدخلا في حوار بدلاً من التصادم .

وإذا إحتاج الأمر فإنني على إستعداد للحضور إلى واشنطن .

المخلص



كان الوسيط الغامض بين واشنطن ومنظمة التحرير من جهة ، وبين واشنطن وبغداد من جهة أخرى يواصل التحرك بعيداً عن الأضواء متنقلاً بين لندن وتونس وقيينا وواشنطن فور إنتهاء حرب الخليج كمن يجمع نثار زجاج محطم ، وقد أصبحت مهمته الأولى بعد الحرب هي إستعادة ثقة الولايات المتحدة بالسيد عرفات وإقناع كبير موظفي البيت الأبيض السيد جون سنونو بتقديم صورة تستحق الثقة عن الرئيس الفلسطيني إلى الرئيس جورج بوش .

لم يكن قد مضى غير خمسين يوماً على مبادرة الرئيس بوش في 6 / 3 / 1991 لعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ، في وقت كانت قوى كثيرة ترى أن الرئيس عرفات لم يعد مؤهلاً للإستمرار في قيادة الفلسطينيين بعد أن خسر جانباً من تحالفاته العربية وإنحسرت إلى أدنى مستوياتها علاقته بالولايات المتحدة ، وبات الأمر الأهم للرئيس بوش هو أن يتيقن إن كان الرئيس عرفات قوياً إلى الحد

الذي يستطيع فيه السيطرة على الفرقاء في منظمة التحرير ليقودهم في عملية سلام معقدة وطويلة ..

في 25 / 4 / 1991 فرغ الوسيط الغامض من إعداد تقريره للبيت الأبيض ، وبالتحديد لكبير موظفيه « سنونو » ، وحاول في ذلك التقرير أن يجيب عن أسئلة الرئيس بوش حول ماهية موقف الرئيس عرفات في أزمة الخليج .. وما تبقى له من رصيد سياسي بعد حرب الخليج .. كان الوقت ما يزال مبكراً في واشنطن ، إن الساعة لم تكن قد تجاوزت الثانية فجراً عندما أكمل الوسيط الغامض كتابة رسالته ولم تكن قد مضت غير ست ساعات على عودته من تونس إلى لندن .. ووضع عنواناً كبيراً في أعلى الصفحة الأولى : ملاحظات عاجلة .

لندن في 25 / 4 / 1993

لقد عدت لتوي بعد أن عقدت ثلاثة إجتماعات مطولة مع الرئيس عرفات .. ومن المهم إطلاعكم على ملاحظاتي وخلفيات بعض الأمور : أولاً : كان الرئيس عرفات منذ بداية الأزمة وحتى نهاية الحرب في الخليج يسعى الى إنسحاب العراق من الكويت وفي هذا الصدد تجدون كتأكيد للأمر نسخاً من :

أ : الرسالة التي حملها الرئيس عرفات من الرئيس صدام حسين وقمت أنا بنقلها إلى السيد جون سنونو يوم 8 / 8 / 1990 ، أي بعد خمسة أيام من إحتلال الكويت وواضح من فحوى الرسالة أن إنسحاب القوات العراقية من الكويت كان بيت القصيد (مرفق رقم 1)

ب : المقابلة مع المرحوم صلاح خلف « أبو إياد » الرجل الثاني في القيادة الفلسطينية والتي نُشرت يوم 17 / 8 / 1990 بعد إسبوعين من إحتلال الكويت ، وفي المقابلة أوضح « أبو إياد » أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تقبل بإحتلال الكويت وتسعى لإسترجاع حقوق شعب الكويت (مرفق رقم 2)

ج : النص الكامل لبيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم 19 / 8 / 1990 وفيه رفض المنظمة لإحتلال الكويت ودعوته إلى حل عربي (مرفق رقم 3) .

د : مشروع خطة السلام التي وضعها الرئيس عرفات ونقلها إلى الرئيس صدام يوم 20 / 8 / 1990 والخطة متوازنة وتتضمن مراحل عدة وتستند في الأساس إلى مبدأ الإنسحاب من الكويت وأبلغ الرئيس عرفات الرئيس العراقي أن بعض الدول الأوروبية قد أيدته في تلك الخطة (مرفق رقم 4) .

ثانياً : صحيح أن الرئيس عرفات كان يُصر على فكرة (الربط) لكنه يشرح ذلك بقوله إنه فعل ذلك من أجل تسليط الأضواء على أهمية إحترام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ليس في الكويت فقط ولكن في فلسطين أيضاً ، بمعنى آخر فقد أراد أن يستفيد من الإندفاع الأمريكي والعالمي نحو الشرعية الدولية .

ثالثاً : لقد أسىء فهم دور الرئيس عرفات كوسيط لأن رفضه اللفظي لإحتلال الكويت كان يأتي مخففاً مع أن واقع الحال يثبت أنه كان في حقيقة الأمر يسعى لإقناع الرئيس العراقي بالإنسحاب .

رابعاً : لقد أدرك الرئيس عرفات الأبعاد الكبيرة والضخمة للأزمة وكان أمله هو أن لا تقع الحرب .

خامساً : يعتقد أن الإدارة الأمريكية لو إستجابت لحملة السلام الفلسطينية في الجزائر منذ شهر نوفمبر 1988 لتغيرت الأمور ولما حصل غزو الكويت .

سادساً : إثر التجاوب الأمريكي الفاتر مع مبادرات عرفات السلمية وتجاهل إسرائيل لتلك المبادرات يبدو أنه إعتقد بأن المواجهة بين واشنطن وبغداد بدون الوصول إلى نقطة الحرب قد تساعد على تغيير الأرضية السياسية في المنطقة من خلال إدخال عناصر ضغط جديدة على إسرائيل ووجد في أزمة الخليج فرصة للفت الأنظار إلى القضية الفلسطينية دون القبول بإحتلال الكويت .

سابعاً : لم يكن ممكناً تجاهل ردود فعل الجماهير الفلسطينية وبخاصة في الأردن وحماسها نحو صدام حسين كبطل قومي .

ثامناً : إن الأفكار التي تتردد اليوم وتقول إن عرفات قد إنتهى هي أفكار غير دقيقة ، صحيح أن عرفات أخطأ من حيث التأكيد والتشديد ، لكن « بيكر » يشهد على أنه زعيم يستطيع حمل الشعب الفلسطيني على قبول القرار « 242 » والمضي بعملية السلام حتى

النهاية .

تاسعاً: أنه إلى رسالة نقلها السوفييت إلى منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن الإدارة الأمريكية في 3 / 4 / 1991 ورد المنظمة عليها .
لقد رأيت أن يتم التباحث معكم في شروط الولايات المتحدة لإستئناف الحوار مع المنظمة وأرجو أن يشمل ذلك حادثة « أبو العباس » وأزمة الخليج ..
المخلص ...



كانت أكبر المحاولات التي بذلها السيد عرفات لمد جسر بين واشنطن وبغداد عبر وسيط أمريكي كبير قد إنهارت بعد خمسة وعشرين يوماً من دخول القوات العراقية إلى الكويت عندما رفض الرئيس صدام حسين مقترح الرئيس عرفات بترتيب زيارة للرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر إلى بغداد .. بعد لقائين ضما الرئيسين العراقي والفلسطيني ...

كان أهم لقاء عقده الرئيسان صدام وعرفات يوم 9 / 8 / 1990 في منزل خشبي صغير متنقل خارج بغدادك ثم عقدا لقاء آخر يوم 27 / 8 / 1990 .

في المرة الأولى لمحّ الرئيس صدام حسين الى إستعداده الإنسحاب من الكويت بضمان حقوق العراق في الجزر والحدود ومعالجة مسألة الديون وحقل النفط ، وكانت تلك الإشارة هي فحوى الرسالة التي نقلها الرئيس عرفات عن طريق (الوسيط الغامض) الى السيد جون سنونو موظفي البيت الأبيض مرة أخرى يوم 20 / 8 / 1990 (بعد أن الرسالة الأولى قد ذهبت يوم 5 / 8 / 1990) .

أما اللقاء الثاني يوم 27 / 8 / 1990 فقد عُقد في مقر إقامة الرئيس الفلسطيني بمنطقة الجادرية ببغداد وحضره السادة طارق عزيز وصلاح خلف وهاني الحسن وعزام الأحمد ، وإستمع الحضور إلى عرض موسّع قدمه الرئيس العراقي أجاب فيه عن تساؤلات الرئيس عرفات حول أسباب تخلي العراق عن مطالبه المعلنة في شط العرب .. ومما جاء في حديث الرئيس صدام :

(إن علينا أن نتذكر موضوع البارزاني عندما كنا نخوض قتالاً ضده ووجدنا أنه من أجل المحافظة على العراق يجب أن نعطي نصف شط العرب فكان إتفاق سنة 1975 مع إيران .. وبعد ذلك سقطت رؤوس كثيرة ، واليوم نحن مستعدون لأن نكرر ما فعلناه تلك المرة وستسقط رؤوس كثيرة بعد ذلك ..)

(لقد إترفوا للرئيس حافظ الأسد بالعلاقة المميزة في لبنان على الرغم من وجود قوى كثيرة متنافسة معه في هذا البلد .. فلماذا فعلوا ذلك معه فقط ؟)

(إن أمريكا لا ترحم المستسلم .. ولذلك ليس أمامنا غير أن نواصل ولا نتراجع)

كان الرئيس عرفات مهتماً بفتح باب كبير للحوار بين بغداد وواشنطن معتمداً على إتصالات لم تتوقف قام بها وسيطه الغامض مع مسؤولين أمريكيان ، إلى جانب إتصالات تولها هو والسيد بسام أبو شريف مع رؤساء أمريكيان سابقين في مقدمتهم الرئيس الأسبق جيمي كارتر .. لقد إنتظر اللحظة المناسبة لإثارة الموضوع الذي كان أحد أسباب مجيئه إلى بغداد .

سأل الرئيس عرفات الرئيس العراقي إن كان هناك إستعداد في بغداد لإستقبال الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر الذي إتصل به الفلسطينيون في وقت مبكر على إندلاع الأزمة في الخليج وتلمسوا منه رغبته في زيارة العراق . وقد يكون الرئيس الفلسطيني توقع أن تلقى تلك الرغبة ترحيباً تلقائياً في بغداد في أشد لحظات الحاجة إلى إستدراك الإنهيار في جسور التفاهم بين بغداد وواشنطن ، غير أن الرئيس صدام حسين فاجأه بالقول (والنص هنا منقول حرفياً من المحضر الذي دوّنه مرافقو عرفات في بغداد ثم نقلوه نصاً إلى « اتلانتا » حيث يقيم الرئيس الأسبق جيمي كارتر) :

– من الأفضل التريث في الوقت الحاضر ، لأنّ كارتر سيحضر كرئيس سابق للولايات المتحدة وسنضطر للتعامل معه على هذا الأساس ونعطيه إجابات مجانية ستكون لصالح الإدارة الأمريكية ولن يستفيد هو منها .. لذلك أرى أن نؤجل الأمر .
وانقضى الإجماع ليعود الفلسطينيين إلى تونس .. ويمرروا عبر وسيطهم الغامض في لندن إيجازاً إلى السيد جون سنونو كان يتركز على (أنّ المنظمة قد حاولت .. وأنّ عدم نجاحها لا ينبغي أن يرتب عليها إستحقاقات خاصة في ما يتعلق بالإعتراف بدورها من جانب واشنطن ..) .

لقد عاد اسم كارتر الى الظهور في المسألة العراقية ثانية بعد أربع سنوات .. حين سعت البعثة العراقية في نيويورك بعد السابع من تشرين أول (أكتوبر) 1994 للإتصال مع الرئيس الأسبق جيمي كارتر على أمل قبوله دعوة للقدوم الى بغداد لكي يلعب دور الوسيط بين الولايات المتحدة والعراق في تنفيس الأزمة التي نشأت عن حشد القوات العراقية على مقربة من الحدود مع الكويت ، وكان من الصعب إستدعاء كارتر الى مهمة لم تكلفه بها إدارة الرئيس كلينتون كما فعلت عندما طلبت إليه أن يقوم بزيارة كوريا الشمالية للبحث عن حل وسط للأزمة الناشئة عن رفض الكوريين تفتيش منشآتهم النووية في صيف 1994 ، أو كما حصل عندما إنتدبه الرئيس كلينتون للقيام بمهمة في اللحظة الأخيرة لإقناع الحكام العسكريين في هايتي بالرحيل سلمياً والتمهيد للغزو الأمريكي بدون مقاومة .

لقد بدا كارتر موزعاً بين سلسلة من المواقف المتناقضة ، فقد سُدّت أمامه فرص العمل خلال أزمة الخليج 1990 ، لكنه لم يتردد في التدخل لإنقاذ سجين أمريكي في العراق سنة 1993 عندما بعث برسالة الى الرئيس العراقي يدعوه الى إطلاق سراحه .. لكن الأمر هذه المرة كان معقداً وحساساً ، وقد أدرك من خلال معرفته بطاقتهم الإدارية الأمريكية أن أحداً لن يطلب إليه الذهاب الى بغداد وأن دعوته من جانب مسؤولين عراقيين لا تعني الكثير في هذه الحالة .



حصل قبل ذهاب فريق شركة «كوستال» إلى بغداد أن ساعدت في ترتيب زيارة قام بها الكاتب السياسي الأمريكي « بيير سالنجر » إلى العراق ، وكنت أنتظر بعدئذ عودته في عمان لأستكشف الإنطباع الذي رجع به :
– لا أمل ... إنهم يفهمون الأمور بطريقة بعيدة جداً عن تلك التي يمكن أن تكسر الجمود في العلاقات ..
لقد جرى الأمر على النحو الآتي ...

كنت قد خمنت أن مجرد طلب سالنجر ، وهو كاتب وصحفي كبير كان يدير مكتب شبكة A.B.C التلفزيونية الاميركية في لندن) سيترك موقعه بعد سنة ونصف ليعمل في شركة أمريكية للعلاقات العامة) ، يعني أن عليهم أن يتعاملوا معه كوسيط مجربّ ينوب بصورة غير رسمية عن الديمقراطيين عشية إجراء الإنتخابات الأمريكية . وأنه ليس من الصواب ، في الوقت نفسه ، أن توضع أمامه قواعد تقليدية للتفاوض ، لأنه لم يكن مفاوضاً مخولاً من أحد ، ولم يكن ناطقاً باسم أحد . بل أراد أن يخوض في بحر راكد ليستطلع مدى إمكانية تحريك مياهه .. وكثيراً ما ردد أمامي أنه مقتنع بأهمية اللجوء إلى دبلوماسية مغطاة يقوم بها وسطاء غير منظورين وبخاصة من أولئك الذين لا يحملون صفات رسمية .. إنه رجل يريد أن يسهم في صناعة أحداث كبرى بعد أن كان قد شغل فترة من حياته منصب الناطق الرسمي في إدارة الرئيس جون كينيدي ، وُعدّ منذ ذلك الحين أحد المقربين الذين تعتمد عليهم زعامات الحزب الديمقراطي المتعاقبة .. وتترك لهم حيزاً محسوباً للحركة متمتعاً بما يحظى به من تفهم لدى أعلى مستويات السياسيين الامريكان .

في أواسط تشرين أول « أكتوبر » 1992 علم سالنجر من صديق مشترك أنني في صنعاء أنتظر ملاقة الرئيس اليمني ، فاتصل بي يسألني إن كنت أستطيع مساعدته للقيام بزيارة إستكشاف إلى العراق يحمل فيها إلى القيادة العراقية عرضاً وصفه بأنه (مهم) عشية إجراء الإنتخابات الأمريكية ، ولم ينس أن يذكرني بعلاقاته الجيدة مع قيادات الحزب الديمقراطي الذي ينتسب إليه المرشح القوي الجديد بيل

.. واقترح أن يذهب إلى بغداد من عمان في (6) تشرين الثاني « نوفمبر » 1992 (أي بعد الإنتخابات بأيام قليلة) ويرافقه رجل أعمال وسياسي لبناني .. كان الموقف بالنسبة لي شديد الحساسية . فالنفوذ الذي أتمتع به في بغداد كان يجعل من اليسير عليّ ترتيب الزيارة ، إلا أن المباشرة في الهجوم عليّ في وسائل الإعلام الرسمية العراقية الذي بدأ يتصاعد بعد ظهور الحلقات الأول من كتابي عن حرب الخليج قد خلق على الفور موقفين متناقضين مني في بغداد ، أحدهما ظل على إتصالاته وتعاونيه معي ، والآخر إنضوى في حملة تتهمني بعدم طاعة القيادة العراقية بما كشفت من معلومات وما قدمته من آراء في هذا الكتاب الذي كانت صحف عديدة قد باشرت بنشره آنذاك .. لكن ذلك لم يمنعني من المضي في ترتيب زيارة كنت أشعر أنها قد تكون فرصة جديدة لإعادة فهم السياسة الأمريكية القائمة والمحتملة وربما توفر للقيادة العراقية مناخاً جديداً لمراجعة رؤياها عن العالم ، وكنت أريد لسانجر أن يحمل رسائل محددة إلى بغداد بعد أن تُعذر إبلاغ تلك الرسائل عبر قنوات أخرى .. إذ يحلو لبعضهم أن يسترشدوا بآراء الضيوف الأجانب أكثر مما يسترشدوا بآراء أهل البلاد .. وكنت أعرف أن سالنجر بصراحته ولباقته يستطيع أن يقول أشياء كثيرة ليس بمستطاع سياسي في موقع المسؤولية أن يقولها ، وأنه سيُقبل في بغداد أكثر من سواه بسبب ما تمتع به من صلات مع مسؤولين كبار في بغداد ، ونقلت طلب سالنجر صاحب الجواز رقم 700250717 لزيارة العراق والإلتقاء مع الرئيس صدام حسين بهدفين : الأول نقل رسالة غير رسمية من الديمقراطيين فور الإعلان عن فوزهم .. والثاني إستطلاع مناخ بغداد السياسي ومعرفة إن كان هناك أي تقدم في بروز إتجاهات مرنة يمكن التعويل عليها .. وطلبت إستقباله في الموعد الذي إختاره وإيداع سمة دخوله في سفارة العراق بعمان ، وعدت إلى سالنجر لأطلب منه أن نلتقي قبل الذهاب إلى بغداد وإتفقنا أيضاً أن يكون اللقاء في عمان عشية مغادرته إلى العراق . وفوجئت أن الشخص اللبناني الذي حدثني عنه كمرافق في رحلته هو السيد إلياس الفرزلي ، أحد السياسيين اللبنانيين الذين إرتبطوا بعلاقات تقليدية جيدة مع العراق على مدى ربع قرن . وقد وصل عمان في موعد واحد مع سالنجر الذي وصل بطائرة خاصة بعد رحلة الى ليبيا قابل خلالها في خيمة بالصحراء الليبية العقيد معمر القذافي في مهمة ذات أهداف مماثلة لمهمته في العراق ، لقد كان عليه أن يستمع إلى الليبيين ويقترح عليهم إظهار قدر كبير من المرونة تجاه الديمقراطيين خاصة في ما يتعلق بالإستجابة غير المشروطة لطلب تسليم المتهمين في حادث « لوكربي » .

لم أكن أشك لحظة أن « سالنجر » كان يريد أن يكرر محاولاته التي نجحت قبل ثلاثين سنة في نزع فتيل الحرب النووية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي ، يوم نقل رسائل سرية من رئيس الوزراء السوفيتي خروتشوف الى الرئيس الأمريكي جون كنيدي تسلمها من زميله الملحق الصحفي في الخارجية السوفيتية يومئذ « كارلاموف » ، وتمكن معه من تهدئة أجواء متوترة ، كان الرئيس الأمريكي قد حشد خلالها 250 الف جندي من الإحتياط في أكبر عملية تعبئة بعد الحرب العالمية الثانية تحت دعوى الدفاع عن حرية برلين . لقد كان إستدكار تلك الصورة شديد الإيحاء بوجود مقارنة ، فالحشد الذي أجراه الرئيس بوش « بعد ثلاثين سنة » في الكويت تحت دعوى الدفاع عن حريتها قد خلق وضعاً الشبه بما جرى في 25 / 7 / 1961 عندما ألقى الرئيس كنيدي خطابه الشهير « على الروس لا علينا الإختيار بين الحرب والسلام .. واذا بدأت الحرب فستبدأ من موسكو لا من برلين » ..

لقد قادتنا ملاحظات المقارنة إلى سور برلين الذي وصفه « سالنجر » مرةً بأنه « مشين » والسور الجديد الذي كان يبني بين العراق والكويت بعد أن توقف إطلاق النار في حرب الخليج .. وأدرك كلانا أن ليس لهذه الأسوار أن تصمد على الأرض طالما أن لا سبيل لها لتصمد في عقول الناس .. وان هناك سبلاً أخرى لإنهاء حالة العداء ..

إن المقارنات لا تنتهي .. في أزمة برلين 1961 كان السويدي « داغ همرشولد » الأمين العام للأمم المتحدة على موعد مع حتفه عندما تحطمت طائرته في شمالي روديسيا وهو في طريقه الى الكونغو للقيام بمهمة سلام .. وبدأ أن الأمم المتحدة لم تكن لاعباً مؤثراً في منع مواجهة أمريكية – سوفيتية وشيكة .. أما في حرب الخليج فإن شخصية وصورة همرشولد لا تجد لها إنعكاساً على ملامح شخصية خافيير بيريز دي كويار الأمين العام للأمم المتحدة ، ولم يكن مرشحاً لكي يقوم بمهمة عشية الحرب لمنع وقوعها . أو بعد الحرب للمساهمة في إعادة تكوين

العلاقات بين المتصارعين .

وبدا أن كل شيء يشجع هذه المرة على مواصلة الدبلوماسية السرية .. على الرغم من أن اللاعبين اليوم مختلفون عنهم في الماضي .. إذ ليس ببغداد من هو بمنزلة « كارلاموف » الصحفي والسياسي ورجل المخابرات الذي صقلته تجربته في الحرب العالمية الثانية وجعلته يتبوأ مركزاً دبلوماسياً وصحفياً في الخارجية السوفيتية ثم أصبح رئيساً للإذاعة والتلفزيون في الإتحاد السوفيتي تقابله شخصية مثل « سالنجر » أحد أفراد الطاقم العشريني الذي يعمل بمعية كيندي ويتمتع بثقته ويحصل على تفويضه في مخاطبة الرأي العام الأمريكي والعالم كناطق رئاسي ، وكان من اليسر بمكان أن ندرك كلانا أننا نلتقي ونحن خارج المسؤوليات الرسمية وأن دورنا سيكون أشبه بدور أيدٍ مستعارة يستخدمها الآخرون لقياس درجة الحرارة في قدرٍ ممتلئ بماء يغلي .. ومع ذلك كانت الفكرة جذابة للغاية ..

لقد كان بإمكان « سالنجر » يوماً أن يهديء لغة الرئيس كيندي ويصيغ له خطاباً يلقيه في الأمم المتحدة يكون أحد أسباب نزع فتيل المواجهة المحتملة مع موسكو بعد أن أبلغه « كارلاموف » أن رئيس الوزراء خروتشوف كان مستاءً من الخطاب السابق لكيندي في الأمم المتحدة والذي وجه فيه إنذاراً لموسكو ..

بعد ساعتين من إبلاغ « سالنجر » رسالة الوسيط السري السوفيتي إلى رئيسه كيندي .. كانت هناك إجابة معدة من رئيس الولايات المتحدة أملاها كملاحظات بعد منتصف الليل ، ليعيد سالنجر إبلاغها جواباً على الدبلوماسي السوفيتي .. ومهد لأول حوار يجريه صحفي سوفييتي مع رئيس الولايات المتحدة ..

لقد تنبّه سالنجر إلى أن الزمن لن يتكرر وقال : الحرب وقعت وإنتهت .. وواجبنا الآن دراسة ما يمكن أن نفعله لمنع وقوع مزيد من التدهور .. الأمر يحتاج إلى قدر كبير من الفهم المتبادل لعلنا نساعد من أجل المستقبل .. فالوضع في الحاضر معقد وصعب ..

قد لا يتوافر تفسير كثير العمق لمسألة تدخل إثنين من أفراد الطاقم الذي عمل مع الرئيس جون كيندي ليكونا وسيطين في أزمة الخليج وحررها .. هما « جون كونالي » حاكم دالاس ثم وزير الخزانة بعدئذ الذي أصيب في عملية اغتيال كيندي و« بيير سالنجر » الناطق الصحفي في عهد الرئيس كيندي أيضاً .. إلا أن جاذبية الشخصيتين ولمعان اسميهما عشية إغتيال رئيس الولايات المتحدة وبعده (1960 – 1963) ربما كان سبباً لجعلهما يشعران بأن لهما اسمين مقبولين في العالم ، وبعد أن مات « كونالي » 1993 لم يصبح « سالنجر » اللاعب الوحيد في الدبلوماسية غير الرسمية والسرية ، إذ استمرت محاولات أخرى لرامزي كلارك وزير العدل الأسبق وهو ديمقراطي أيضاً في محاولة خلق بؤر تأييد في الولايات المتحدة لمشروع الحوار مع العراق ..

كان عليّ أن أفرمل خطوات سالنجر الذي سيغادر بعد ساعات إلى بغداد ، فأبعدت من ذهنه إمكانية مقابلة الرئيس وأفهمته أن حواراه سيكون صعباً في بغداد ما لم يكن لديه عرض توافق عليه الإدارة الأمريكية الجديدة ، وكان واضحاً عندما قال لي : إنني لا أعرف بيل كلنتون شخصياً ولم يسبق لي اللقاء معه ، إلا أنني على اتصال مع عدد من مساعديه لكنني غير مخوّل بالحديث عن الديمقراطيين بصورة رسمية ، إن مهمتي هي الإستكشاف وبلورة رؤية قد تنفع في المستقبل وتسهّل على الإدارة الأمريكية الجديدة صياغة موقف آخر من العراق .. في كل الأحوال الأمر يعتمد على بغداد بالدرجة الأولى ..

ويوم عاد من بغداد إستمعت منه إلى عرض لمحادثاته المركبة مع السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء والسيد محمد سعيد الصحاف وزير الخارجية ومسؤولين آخرين ..

– لا جديد .. وربما لا أمل في الوقت الحاضر ..

لم يرغب سالنجر في التصريح أن مهمته لم تكن ناجحة . إلا أنه تحدث عن صراحته مع المسؤولين العراقيين (لا حل قبل الإلتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن .. وقبل أن ينشأ موقف جديد من مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان وهو الموضوع الأكثر إثارة لإهتمام الديمقراطيين في الولايات المتحدة) .

كنت قد اقترحت عليه ملاقاة عدد من المثقفين وأساتذة الجامعة المعنيين بالمسألة الديمقراطية ، إذ ربما تشجعوا على عرض آرائهم بقدر من

الصراحة ليعرف أن هناك أصواتاً تنادي بالديمقراطية على نحو شديد الحذر . وقد يعطيه الحوار معهم إنطباعاً لا يخرج به عادةً من حوارهِ مع المسؤولين الرسميين ، بوجود جيل آخر من النخبة العراقية يختلف في التفكير عن طاقم السياسيين الرسميين التقليديين وبخاصة أولئك الذين أداروا حرب الخليج وأزمات البلاد في ربع القرن الأخير .

.. كان سالنجر يهيم من جانبه لمقابلة الدكتور سعدون حمادي الذي إجتمع به من قبل مرتين ، إلا أن الأمر كان مختلفاً هذه المرة . فحمادي لم يعد رئيساً للوزراء ولا عضواً في القيادة العراقية ، إنه الآن باحث يتخذ له غرفة من مترين طولاً ومترين ونصف عرضاً في المجمع العلمي العراقي الواقع في حي « الوزيرية » ببغداد . ولم يُتَح له أحد أن يزور السياسي المنزوي في مكتبه شديد التواضع .

لقد أظهر سالنجر حرصاً شديداً على إدامة علاقاته الشخصية ببغداد . وكنت ممن عرفه منذ أيام الحرب العراقية – الإيرانية عندما أبلغني الكاتب المصري الشهير محمد حسنين هيكل بعد فترة وجيزة من خروجه من السجن سنة 1981 وخلال لقاء لنا في فندق كلارجز بلندن (بصفتي دبلوماسياً) أن صديقه سالنجر حصل على معلومات مهمة حول صفقات أسلحة إسرائيلية كانت تتدفق على إيران ، وطرت يومها إلى بغداد لأنقل تلك المعلومات إلى السيد طارق عزيز الذي أظهر إهتمامه بهيكل وسالنجر ، ويبدو أنه طلب من هيكل لاحقاً أن يلتقي مع سالنجر الذي زار العراق خلال الحرب مع إيران ثم عاد فزارها سنة 1990 ليتعرف إلى د. سعدون حمادي ويحصل منه ومن آخرين على معلومات ووثائق إستخدمها في كتابه الذي صدر في وقت مبكر عن أزمة الخليج ، ثم إلتقيت مع سالنجر بعد إنتهاء الحرب وكانت معه ماري كنج (Mary King) المهتمة هي الأخرى بشؤون العراق والتي لم تتردد بعد حوار صريح معي عن الإعلان بأنها تشعر بالمفاجأة لوجود شخص يفكر بطريقة مختلفة عن الآخرين في بغداد ، ووقعت مع سالنجر على نسخة من كتاب The Commanders لمؤلفه Bob Woodward الذي لم يكن قد مضى على صدوره غير أسبوع واحد عندما علما أنني بصدد وضع كتاب عن حرب الخليج .

هذه المرة .. عاد « سالنجر » ليجد أن ثلاثة ممن إعتاد ملاقاتهم لم يعودوا في أماكنهم السابقة .. « د. سعدون حمادي » الذي خرج من المسؤولية .. والسيد نزار حمدون الذي إنتقل إلى نيويورك ليعمل ممثلاً للعراق في الأمم المتحدة .. وأنا الذي لم تعد عودتي إلى العراق ممكنة بعد ظهور فصول من كتابي عن حرب الخليج .

لا شيء ثابت في العراق ..

الوجوه صارت تتغير .. وبسرعة ..

تأمل سالنجر ذلك وأدرك مغزاه ، وربما ساعدته تلك الملاحظة حتى تكتمل عنده الصورة عن بحيرة أراد أن يُحرِّك مياهها .. بدون جدوى . وبعد ثلاثة أشهر طار « سالنجر » من لندن إلى نيويورك لمقابلة طارق عزيز الذي كان يدير مفاوضات صعبة مع مجلس الأمن حول العقوبات الدولية على العراق ، ونشاطات فرق التفتيش التي إنتدبتها المنظمة الدولية لمراقبة برامج التسلح العراقية .. وكان في برنامج سالنجر أن يساعد المسؤول العراقي في عقد لقاءات مع أعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب والحزب الديمقراطي إلا أنه لم يتمكن من تحقيق غير لقاء عمل واحد مع الرئيس الأعلى لشركة ABC التلفزيونية الاميركية الذي أدار حوار عمل حول مستقبل العلاقات مع العراق .



عادت العلاقات العراقية – الأمريكية إلى نقطة الصفر لتواجه الإختناقات نفسها التي كانت تواجهها مطلع الثمانينات عندما لم يكن الطرفان قد توصلا بعد إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية التي قطعت منذ سنة 1967 ، عندها كانت هناك عقدة في تأسيس العلاقات وعادت العقدة نفسها أكثر إختلاطاً وتشويشاً بعد أن إنهارت العلاقات . إن الأمر قد يكون أكثر من مجرد سوء فهم .. كيف يبداً ؟ .. أي الموضوعات أكثر جذباً لواشنطن حتى تستشعر أهمية ترميم العلاقات المحطمة مع بغداد ؟ ..

وهنا كان متوقفاً أن يلعب الوسطاء السرييون أدواراً كثيرة ، منهم سياسيون سابقون ومديرو شركات وصحفيون ، كل ما في الأمر أن الوجوه تغيرت فأولئك الذين لعبوا أدوارهم في السنة الأولى للحرب العراقية – الإيرانية هم غيرهم الذين يلعبون الأدوار نفسها في الربع الأول

من التسعينات ، وأذكر أن « مايلز كوبلاند » ضابط المخابرات الأمريكية السابق تفرغ لاحقاً للبحث والتأليف كان قد إعتاد زيارتي في مكنتي بـ « توتنهايم كورت رود » وسط لندن حيث مقر المركز الثقافي الذي كنت أديره في النصف الأول من الثمانينات ، وحاول أن يجعل مني قناة لتمرير رسائل إلى القيادة العراقية لتشجيعها على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، مقابل منح التأييد الأمريكي لبغداد خلال الحرب مع إيران ، وكنت قد نقلت تلك الرسائل تبعاً إلى بغداد لكن المشكلة التي نشأت لاحقاً إنحسرت في تحديد مدى جدوى العمل من خلال هذه القناة ، فوجه الجانب العراقي سلسلة من الأسئلة إلى « كوبلاند » عن القوى السياسية والإقتصادية التي يمثلها في الولايات المتحدة ودرجة صلته مع المخابرات الأمريكية بعد أن تقاعد من العمل فيها وإن كان مكلفاً من إدارة الرئيس ريغان للقيام بمهمة من هذا النوع ، ولم يكن كوبلاند سعيداً بالإستماع إلى تلك الأسئلة وصار يُردد أن على بغداد أن تعرف أن الرجل الذي خاطبها هو نفسه من كان يتناول غداءه في منزل الرئيس المصري جمال عبدالناصر في منشية البكري بالقاهرة حيث كانا يتحاوران كصديقين ، واعترف أنه لم يعد موظفاً رسمياً في المخابرات الأمريكية إلا إن ابنه كان يتمتع بهذه الصفة أما هو فكان يستخدم علاقاته القديمة في إدامة (صلة من نوع ما) ، وفي النهاية فضلت الحكومة العراقية أن تعتمد على قنوات أكثر نفوذاً في الولايات المتحدة وأن تنظر إلى كوبلاند على أنه مجرد أثرٍ من الماضي .

يومها إنزعج كوبلاند وتحدث في أحد مقالاته بجريدة الأنباء الكويتية عن (بيروقراطيين عراقيين) يمنعون عودة العلاقات العراقية - الأمريكية . وأنتظر وقوع الضربة الجوية الإسرائيلية النووي العراقي في 7 / 6 / 1981 ليبعث برسالة مفتوحة إلى الحكومة العراقية يبلغها فيها أن إنقطاع الإتصالات معه قبل بضعة أسابيع من الضربة الإسرائيلية قد حرم بغداد من الحصول على معلومات سرية مبكرة عن تلك الضربة كانت ستكون مفيدة في الوقاية منها والتحسب لها ، ومرة أخرى لم يكن بالإمكان التعامل مع رسالة كوبلاند (التي سلمها للقائم بالأعمال العراقي ، آنذاك ، زهير العمر الذي حولها بدوره إليّ في لندن) إلا كونها مناورة وجدت فرصة للظهور مجدداً في ظل ظرف نفسي صعب كان العراق يمر فيه .

إن كانت المشكلة مع من ينبغي أن يتحدث العراق ؟.. ؟.. وعادت المشكلة نفسها بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ ليسأل كثيرون في بغداد مرة أخرى (مع من ينبغي أن نتحدث وعلى كلمة من من الأمريكان ينبغي أن نعتمد ؟..) أما الجانب الآخر الأكثر حساسية فكان في البحث عن موضوعات تثير الإهتمام المشترك بين الطرفين ، وأذكر أن رجل الأعمال اللبناني « ش . ش » عرض عليّ في لندن مطلع 1981 طلباً تلقاه من أصدقاء في الولايات المتحدة لإجراء مبادلة بين بغداد وواشنطن تُسلم فيها الحكومة العراقية دبابة سوفيتية الصنع من نوع ت72 مقابل تزويد القوات العراقية بصفقة من طائرات كوبرا المروحية الأمريكية التي كانت موجودة يومئذٍ في إيطاليا ، غير أن الرئيس صدام كتب على المذكرة التي وصلت إليه (إننا لا نساهم على مبادلتنا واصدقائنا وإذا كان الأمريكان يريدون التعامل معنا فإن هذا الطريق ليس هو الطريق الصحيح) وبعد بضعة أشهر إندثر ذلك العرض عندما أصبح بإمكان القوات الإسرائيلية إبان اجتياحها للبنان منتصف 1982 أن تحصل على أسلحة سوفيتية بما فيها الدبابة التي أراد الأمريكان مقايضتها مع العراق .

وانتفت بزوال الحرب الباردة ميزة كانت متوافرة للعراق من جراء التنافس بين أجهزة المخابرات الدولية ، حيث كانت المخابرات الأمريكية والمخابرات السوفيتية ، كلٌ من جانبها ، تزود السلطات العراقية بالمعلومات عن جواسيس الطرف الآخر الناشطين في العراق لتفتح الطريق أمام إعتقالهم وتصفيتهم ، كما حصل سنة 1985 عندما أبلغت موسكو الحكومة العراقية بوجود وكالة للمخابرات الأمريكية تعمل سكرتيرة في مكتب السيد طارق عزيز (عندما كان وزيراً للخارجية) فاعتقلت وادينت بالتجسس ثم أُعدمت .

وبعد عشر سنوات أيضاً كان الوسطاء السريون بين بغداد وواشنطن يبحثون عن موضوع يستحق أن يكون مثيراً للطرفين وكأنهم يعودون إلى العُقدة نفسها التي مرت خلال سنوات القطيعة الأولى .



عاد العراق بعد ثلاث سنوات على إندلاع أزمة الخليج إلى استخدام وجود أشخاص غربيين في حوزته كقناة للإتصال ولدفع حكومات غربية

إلى تقديم عروض علنية للرجاء والإلتماس في ما يشبه الإعتراض بالتعامل الرسمي العلني مع حكومة اعتاد الغرب على التعامل معها كحكومة معزولة عن المجتمع الدولي في حين كانت بغداد تريد أن يتحدث إليها الآخرون علانية .. وبغير علانية ، وصادف أن إعتقلت سلطات الحدود العراقية أشخاصاً تائبين عبروا إلى الأراضي الوطنية بصورة غير مشروعة فأودعوا السجن بعد أن حُكم عليهم بقضاء ما بين خمس وعشر سنوات ..

توالى قرارات العفو عنهم : السويدي ، الفرنسي ، وبقي منهم ثلاثة بريطانيين وألماني وفرنسي .. والأمريكي «كينيث بيتي» الذي ضل طريقه وهو يعمل في أحد حقول النفط فدخل الى العراق ليجد نفسه في أيدي الجنود فأودع السجن وحُكم عليه بالمكوث فيه ثماني سنوات .. مما جعل عائلته تتشبث بأية وسيلة ممكنة لتوجيه التماسات إلى الرئيس صدام حسين كما فعلت حكومات دول أخرى من قبل ، إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية ردت طلب زوجته تحاشياً لفتح صيغة تخاطب رسمي بين واشنطن وبغداد ، وطلبت من العائلة تقديم الإلتماس الى الحكومة العراقية عن طريق غير رسمي . فلجأت زوجته إلى السيد نزار حمدون في نيويورك الذي نصحها أن تذهب إلى شخصيات برلمانية وسياسية سابقة لتوجيه رسائل إسترحام إلى الرئيس صدام حسين ، فتدفقت الطلبات على السيد حمدون من زوجة السجين الأمريكي ومن أعضاء في مجلس النواب عن ولاية «أوكلاهوما» ثم حمل البريد رسالة غير متوقعة من الرئيس الأسبق جيمي كارتر (الذي لم يكن المسؤولون العراقيون يرحبون بقدمه إبان أزمة الخليج) والرياضي الذي أشهر إسلامه محمد علي كلاي .

وكانت الرسائل تنتقل إلى بغداد التي وجدت أنها لا تكفي لتحقيق هدف فتح قناة رسمية للإلتصال ، فعادت الخارجية العراقية تخاطب السفير حمدون لإظهار مزيد من التشدد لإنتزاع مشاركة رسمية أمريكية في مخاطبة الحكومة العراقية ، وعادت زوجة السجين ونواب ولايته يحاولون مع الخارجية الأمريكية دون جدوى ، ثم إتصلوا مع عضو مجلس الشيوخ «ديفيد بورن» بإعتباره معنياً بالدائرة الإنتخابية التي ينتمي إليها السجين «بيتتي» فوجه رسالة إلى الرئيس العراقي يحدد درجة علاقته بالمسألة ويتحدث فيها عن الوضع الصحي لبيتي وذهول طفليه وزوجته ويبدى مخاوفه من إحتمال وفاته لعدم خضوعه لمراقبة صحية فائقة بسبب إصابته بنوبة قلبية سابقة .. وجاء الجواب من بغداد هذه المرة محدداً: (لماذا لا يأتي السيناتور بورن بنفسه إلى بغداد .. ؟) .

لقد بذل السيد حمدون هنا جهداً مثيراً لإقناع ديفيد بورن بالقدوم إلى بغداد ، في حين كان عليه هو أن يتحدث مع زملاء كثيرين أعضاء في مجلس الشيوخ عن مهمة إنسانية غير سياسية في العراق .. حتى وجد أن الطريق صار مفتوحاً للقيام بهذه الرحلة الطويلة في شهر تشرين أول «أكتوبر» 1993 ، بعد أن حصل على وعد من السفير حمدون بأن السجين الأمريكي سيعود معه .

كان عليه في بغداد أن يستمع كثيراً إلى شرح عن إستعداد العراق ورغبة حكومته في إجراء حوار مستفيض مع أعضاء آخرين في مجلس الشيوخ ومجلس النواب وأنه ليس هناك ما يمنع من التفاهم مع الرئيس كلنتون نفسه .. وأن العراق لم يعد يمثل تهديداً إقليمياً لأحد .. وأن ما يُعنيه هو أن تتخذ حكومة واشنطن موقفاً جديداً من مسألة العقوبات في مجلس الأمن ، ومن مسألة الأموال المجمدة في البنوك الاميركية . أما السيناتور «ديفيد بورن» فأظهر في لقائه مع السيد عزيز تعاطفه مع معاناة الشعب العراقي بسبب نقص الغذاء والدواء ، وكان كل ما أعطاه (أنه سيحاول خلق مناخ أفضل للتفاهم في المستقبل ونقل صورة عن معاناة المدنيين العراقيين) .. ثم إصطحب معه «بيتتي» وطار به من عمان إلى ولاية «أوكلاهوما» دون أن يتعرض السجين لنوبة قلبية من جراء رحلة سفر طويلة وشاقة ...

في حين أمر الرئيس صدام حسين بنشر الرسائل التي وجهت إليه وتضمنت عبارات إسترحام وطلبات بالرفقة وقع عليها أمريكيون عديدون بينهم رئيس سابق ولم تكن هناك مناسبة من قبل للكتابة بهذه اللغة .. غير هذه المناسبة .
إنّ أحداً لا يعوض أحداً سواه ..

الزمن تغير .. والوجوه تغيرت .. والإسلوب تغير .. ومستوى التمثيل تغير أيضاً ..
فالسيناتور «ديفيد بورن» هو غير «دونالد رامسفلد» الذي زار بغداد أواخر 1983 ليضع قاعدة لعودة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق بعد قطيعة إستمرت سبع عشرة سنة (1967 – 1984) فقد جاء «رامسفلد» مخلواً من إدارة الرئيس «

رونالد ريغان « متمتعاً بمكانته كوزير دفاع سابق ، وفي مناخ سياسي مختلف ، أهم ما فيه ان البلدين كانا مقبلين على امل في الثقة ، أما السيناتور « بورن » فلم يكن مخولاً للقيام بعمل سياسي كبير ولا أحاطت زيارته ظروف إيجابية مشجعة ، وقد جاء في وقت كان البلدان مُدبرين عن مرحلة تأسيس الثقة .. مفترقين الى القطيعة .. وربما كانت بغداد ، وما تزال ، وقد تظل زمناً طويلاً في إنتظار زيارة « رامسفلد » جديد .. ❀



لم يكن بإمكان الحكومة العراقية أن تطرق الباب الأمريكي دون المناورة في الطرق على بابين آخرين هما الباب الفرنسي والباب العربي لا بقصد تسهيل العمل في إتجاه الولايات المتحدة وحسب ولكن بهدف إبلاغ رسالة إلى الفرنسيين والعرب على حد سواء بأن عدم فتح البوابة العربية والفرنسية أمام العراق سيدفع الحكومة العراقية لقبول أية شروط تؤمّن لها العودة عبر البوابة الأمريكية ، وقد إستثمر السيد عزيز زيارته العملية الفريدة إلى فرنسا التي تمت في تشرين أول « أكتوبر » 1993 تحت غطاء إجراء فحوصات طبية – لكي تكون كاسحة ألغام أمام زيارته إلى نيويورك في تشرين الثاني « نوفمبر » 1993، إذ إتخذت فرنسا لأول مرة موقفاً أقل تشدداً مقارنة بالموقفين الأمريكي والبريطاني خلال مداوات مجلس الأمن الدورية التي تجري كل سنتين يوماً للنظر في مدى إلتزام العراق بقرارات المجلس وما يترتب على ذلك من إعادة نظر في إجراءات الحظر، وأوحى السيد عزيز بأن هناك صفقة قد عُقدت في باريس لمنحها حظوة الشريك المفضل بعد رفع الحظر عن العراق ، إلا أن هذا الأمر كان سيفاً ذا حدين إذ أنه في الجانب الآخر أعطى واشنطن سبباً جديداً ومضافاً للعمل ضد رفع الحظر عن العراق حتى تُحرم فرنسا من التمتع بميزات أية صفقة اقتصادية أو سياسية قد يكون تمت من حيث المبدأ بين الحكومتين العراقية والفرنسية ولكن هذا المتغير إنعكس في لندن التي أوفدت رئيس الوزراء الأسبق « ادوارد هيث » ليعود بصفقة كان من مفرداتها هدوء الموقف البريطاني وإنسارحده واطلاق جزء من الأموال العراقية المجمدة لصالح صندوق الأمم المتحدة ، وفي الفترة نفسها لم يتردد وزير الإعلام العماني السيد عبد العزيز الرواس من الدعوة لجعل (عودة العراق عبر البوابة العربية بدلاً عن العودة من البوابة الغربية في حالة إمتثال الحكومة العراقية لقرارات مجلس الأمن وتراجعها عن مواقفها المعلنة خلال أزمة الخليج) ... كانت تلك الإشارة واضحة وقطعية بوجود دول عربية ترغب في إحتواء العراق بدل إحتواء الغرب له ، إلا أن قوة هذه الإشارة وفعاليتها ظلتا محدودتين لا تتجاوز تأثير عمليات جس النبض لأنها لم تلحّق بموقف عربي عام أو بموقف خليجي عام .



ولجأ العراق الى فتح قناة إتصال علنية مع الولايات المتحدة عندما أعلن في آذار « مارس » 1994 أن لديه (معلومات خطيرة ومهمة) حول حادث تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك وأنه مستعد لتزويد السلطات الأمريكية بها ، غير أن اللجوء الى العلانية في تقديم هذا العرض أدى إلى رد فعل متوقع وهو عدم الإكتراث والتجاهل من جانب الإدارة الأمريكية في حين كان بإمكانه إستثمار وجود معلومات بالخطورة والأهمية التي وصفها به لفتح قناة إتصال غير علنية يمكن من خلالها تفعيل إتصالات مثمرة عندما لم يجد حرجاً في إظهار الإستعداد للتعاون مع السلطات الأمريكية في مسألة حساسة ومختلف عليها من هذا النوع ، حيث أن اللجوء الى العلانية أفقده طرفاً دون أن يكسبه الطرف الآخر .. فهو بذلك كرّس الإستنتاج الشائع بغياب الخبرة في طريقة تكوين العلاقات مع الولايات المتحدة ومواصلة الطّرق على الباب الختأ .. بالطريقة الختأ أيضاً .



ظهر مفهوم « الإحتواء المزدوج dual containment » أول مرة في شهر مايس « أيار » 1993 من خلال عرض قدمه شخص معروف بصلاته مع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ، أنتدب في إدارة « كلينتون » للعمل رئيساً لوحدة الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي هو « مارتن انديك » الذي يعد أيضاً أحد ابناء مدرسة « هنري كيسنجر » في السياسة الخارجية ، وقد سعى في محاضرة مطولة إلى إظهار عيوب السياسة التي تبناها أول مرة الرئيس الأسبق « رونالد ريغان » خلال الحرب بين العراق وإيران وذلك بدعم طرف ضد آخر ، وهو يقصد دعم العراق ضد إيران لإيقاف خطرهما المحتمل على جميع دول منطقة الخليج والشرق الأوسط ، وعرض سياسة بديلة تقوم على إحتواء البلدين ، بمعنى تطويق قدراتهما والحد منها ، وعدّهما معاً عدوين للمصالح الأمريكية في الخليج والشرق الأوسط .. ومنذ ذلك الحين بدت أفكار « انديك » أساساً لسياسة الرئيس الأمريكي الجديد إلى الحد الذي عاد فيه مستشار الأمن القومي « انتوني ليك » ليُكرس الدعوة نفسها في شباط « فبراير » 1994 ، أي بعد أشهر عشرة حصلت فيها تطورات دبلوماسية سرية وعلنية كانت توحي بوجود قدر من المرونة أزاء الحظر الدولي على العراق وما تركه من آثار سلبية على حاجة المواطنين العراقيين إلى الحد الأدنى في تلبية المستلزمات الأساسية من الغذاء والدواء والخدمات . إذ جدد « ليك » في مقال نشرته مجلة « Foreign Affairs » الدعوة إلى التمسك بسياسة « الإحتواء المزدوج » من خلال إدامة الحصار على العراق وفرض قيود تجارية على إيران ووضع البلدين تحت المراقبة الدولية .. وأظهر تجديد الدعوة ثانية أن آمال العراق في تحقيق قدر من المرونة في موقف واشنطن قد تراجعت بعد شهور كانت إنتعشت فيها .

وكانت سياسة (إحتواء إيران والعراق) قد إحتملت أسلوبين في التفسير ببغداد عندما جرى الإعلان عنها أواسط سنة 1993 : الأول : هو أن العراق وإيران عدوان على مستوى واحد للولايات المتحدة وقد جرى تحييد أحدهما في الضربة العسكرية والسياسية التي وُجّهت إليه في حرب الخليج ، وبقي أن يتم تحييد إيران بطريقة مماثلة وهذا يعني تخليص العراق من الخطر الإيراني المحتمل بعد تراجع قدراته العسكرية .

الثاني : أن إحتواء الطرفين ، سيعني بمرور الزمن القبول بتوازن الرعب بينهما ، بمعنى توازن قدراتهما بطريقة تشابه فترة الحرب العراقية – الإيرانية ، وهذا يعني القبول ببقاء العراق موحداً ومتمتعاً بقدر مناسب من القوة لأغراض التوازن .

وكان كلا التفسيرين إيجابيين بالنسبة لبغداد في البداية ، وهما من أنماط تفسير التمني بعيد المدى الذي شغفت به الدبلوماسية العراقية زمناً طويلاً وصار أحد خصائصها . الأمر الذي لم يكن القفز عليه ممكناً ، هو أن الإدارة الأمريكية قررت أن تقفل على العراق وإيران بالشمع الأحمر ، سواء جرى التعامل معهما مبكراً أم متأخراً ، فإن التعامل سيظل مع (أعداء خالصين) أكثر منه مع (أعداء مرشحين للتحديد ثم الصداقة) .

يرى « ليك » أن الولايات المتحدة تُدرك صعوبة حلّ المشاكل مع إيران بسبب توجهاتها الثورية ، مع أن كلاً من العراق وإيران يمثلان خطراً على إستراتيجية منع نشر الأسلحة النووية ، ولذلك أربك البلدان ثلاث إدارات أمريكية متعاقبة (ريغان ، بوش ، كلينتون) لوجودهما في منطقة تحتوي على 65% من إحتياطي النفط من العالم ، ويذهب إلى أن كلينتون لم يعد معنياً بمغازلة الطرف الذي يهمله السوفييت في المنطقة ، لكنه في الوقت نفسه يميز بالتعامل إزاء العراق وإيران (إن سياسة الإحتواء المزدوج لا تعني متابعة منهج سياسي واحد إزاء كلا البلدين ، فالفرق شاسعٌ بينهما من وجهة النظر الثقافية والتجربة التاريخية ، ولا يمكن مقارنة إحدى الدولتين بالأخرى) ويضيف (إن مواجهة أمريكا مع إيران قياساً للعراق هي أمر سهل وصعب في وقت واحد حيث لا تواجه واشنطن بالنسبة لإيران نظاماً هاجم جارّاهه ولذلك من الممكن إقامة علاقات عادية مع طهران بمجرد أن يبدي نظامها رغبتها في مراعاة المبادئ الدولية وأن يصرف النظر عن مواقفه العدائية التي تؤذي أمن المنطقة والسلام العالمي ، وخلافاتنا مع إيران يمكن في الوقت نفسه ان تحدد في كثيرٍ من السهولة لأنها بلد ثوري وما زالت الصلات القوية

التي كانت تربط الولايات المتحدة مع الشاه تثير سخط زعمائها الثوريين ولا تزال نداءات إيران الثورية تتعارض مع مصالح أمريكا وعليه فإن المستقبل المنظور لا ينبغي بتحسين العلاقات بين البلدين) . وأورد « ليك » قائمة بأسماء الدول التي عدّها خارجة على القانون وهي : كوبا وكوريا الشمالية وإيران والعراق وليبيا (ولم تعد الظروف الدولية تسمح لهذه الدول بالحصول على رعاية من دولة عظمى لتشكل خطراً على النظام الدولي ، إلا أن ذلك لن يخفف من نظرة واشنطن لهذه الدول باعتبارها دولاً متحدية منعزلة عن تيار الأحداث العالمية .)

إن الميزة الجديدة في إدارة الرئيس « بيل كلينتون » هي عدم التشنج في عرض المواقف وإتخاذ السياسات وإبقاء الباب مفتوحاً أمام التعامل التجاري والإقتصادي ، لأن الأمر يخص بلدين مؤثرين في الإقليم غزيرين في الثروة .

غير أن سياسة (الإحتواء المزدوج) ستبدو في النهاية خياراً ظرفياً ، ونموذجاً من شعارات مرحلية ، بمعنى أنها عنوان غامض آخر بلا تفاصيل يعاني عند التطبيق من غياب العنصرين الواقعي والعملي ، ففي الوقت الذي كانت دبلوماسية الولايات المتحدة تطلب من حلفائها تقييد حركة الإتصال التجاري الدولي مع إيران ، طورت الشركات الأمريكية تعاملها التجاري مع هذه الدولة ليصل ميزان التبادل (سنة 1993) الى أربعة مليارات دولار منها ثلاثة مليارات مصدرة الى إيران ومليار بضائع نفطية مصدرة الى الولايات المتحدة ، بحيث أصبحت واشنطن أحد شركاء طهران التجاريين الثلاثة الكبار الى جانب ألمانيا واليابان .. أما العراق فأن مناخ التنافس مع الشركات الأوروبية للإستحواذ على فرص الإستثمار والتعامل التجاري المفضل في مرحلة لاحقة من تطور أوضاع البلاد كان يسيطر على السياسيين ورجال الأعمال داخل الولايات المتحدة ويشكل أحد عناصر صياغة سياسة المستقبل نحو العراق .

وبدا كأن كلنتون هو شيء آخر ..

حيث وقف في البداية على الطرف المقابل للكونغرس في تحديد مستقبل العلاقة مع العراق ، فهو من ناحية لم يجعل العراق من أولوية أولى في سياسته الخارجية ، ومن ناحية كان يخضع لضغوط من رجال الأعمال لفتح كوة في العلاقات مع العراق تمهد للدخول إلى سوقه ثانية ، ربما بقوة أكبر مما كانت عليه قبل حرب الخليج ، وكان بإمكانه أن يرى أمامه ما بدأ أنه مكاسب فرنسية وإيطالية وإلى حد ما بريطانية ويابانية وألمانية .. حتى لو كانت مكاسب نظرية وليست عملية إلا أنها أشبه ما تكون بقصف يمهّد لنزول شركات منافسة على أرض خصبة للإستثمار والتسويق .. وهذا يعني إحتمال ضياع سوق شبه مضمونة بالنسبة للشركات الأمريكية

صارت هناك وجهتا نظر ، لا تصطدمان ببعضهما ، ولكنهما قد تكملان الواحدة الأخرى حول الحاجة إلى رفع جزئي للحظر النفطي لإعتبرات تتعلق بالدرجة الأولى بمصالح الشركات الأمريكية ولوقف الزحف الأوربي تجاه العراق . لقد كان هذا خلاصة ما قدمه السيد حمدون في آخر تقاريره إلى بغداد مطلع 1994 ، إلا انه لم يقطع بأن التحول النسبي سيحدث سريعاً ، أو أنه سيمكّن العراق من إعادة الحياة إلى إقتصاده ، ويلبي حاجاته إلى الغذاء والدواء والخدمات بصورة مرضية ، إلا أن بغداد ظلت ترى أن القبول بالقرار 712 الذي يتيّح تصدير كمية محدودة من النفط سيغلق الباب أمام رفع كلي للحظر الدولي وإلغاء جميع إجراءات المقاطعة الإقتصادية والعزل السياسي والدبلوماسي ولذلك فإن الحكومة العراقية كانت ترى (أن حقاً في جزء لا ينبغي أن يُلغى الحق في الحصول على الكل ..) في حين كان دبلوماسيوها في الخارج يشعرون بالندم لضياع فرصة القرارين (706) و (712) في أول زمن كان ذلك متاحاً فيه مطلع سنة 1992 إذ كان العراق سيستعيد جزءاً من مكانته في سوق النفط العالمية ولأصبحت قدرته على المناورة مع الدول الأخرى أعلى وأكثر إتساعاً مما تحقق له ، وهو أمر كان سيسهم في فتح الباب أمام رفع كلي للحظر .. ولو على مدى بعيد ..

قد تكون بغداد استنتجت أن الرئيس كلينتون كان خاضعاً لضغوط من مراكز قوى جعلته يصدر تقريره الذي بعثر الآمال العراقية في شهر آذار « مارس » 1994 الموجه إلى الكونغرس والذي تحدث فيه عن (عدم إلتزام العراق بقرارات مجلس الأمن وإستمرار سياسة قمع الحريات بحيث ما زال مبكراً على حكومة بغداد أن تعود للإندماج بالمجتمع الدولي وأن تتخلص من الحظر الإقتصادي والسياسي) ولاشك أن ذلك التقرير الرئاسي نزل كالصاعقة في بغداد التي كانت دبلوماسيتها تفترض حتى ذلك الوقت أن كلينتون سينوء بنفسه على أن يصبح رأس الحربة بالواجهة مع العراق ، ويدل هذا الإختلاط في التصور على وجود مبالغة في تفسير الإشارات التي نقلها مديرو بعض الشركات

الأمريكية إلى بغداد ، لذلك فما كاد التقرير الرئاسي ينتشر حتى عاد العراق لتصعيد الموقف الإعلامي والسياسي ضد الولايات المتحدة وقرارات مجلس الأمن .

وأظهرت تصريحات السيد طارق عزيز « 4 / 3 / 1994 » نفاذاً للصبر ، وشعوراً بالأسى لعدم الإيفاء بالوعود من جانب بعض الأطراف الأمريكية نحو العراق . إذ هاجم مستشاري الرئيس كلينتون واستبعده شخصياً من مسؤولية إستمرار سياسة فرض الحصار على العراق ، وكان السيد عزيز يقصد « انتوني ليك » مستشار الأمن القومي الذي أيد اعتماد سياسة الإحتواء نحو كل من إيران والعراق إلا أنه دعا في الوقت نفسه إلى الحوار مع حكومة طهران ، ولم يفت المسؤول العراقي أن يلمح صراحة إلى أن الولايات المتحدة ستخسر مصالح محتملة إذا استمرت في قبول دعوة (الإحتواء) ووصف أفكار « ليك » بأنها (سطحية) في أقصى وصف يصدر عنه نحو مسؤول امريكي منذ انتهاء حرب الخليج .

وقد أضافت أزمة التصعيد العسكري على الحدود العراقية الكويتية في شهر تشرين أول (أكتوبر) 1994 معضلة أخرى للرئيس بيل كلينتون عندما عاد الحشد النفسي والإعلامي ضد العراق ليكون إحدى أوراق المنافسة بين الجمهوريين والديمقراطيين ، بحيث بات من الصعب على الرئيس الأمريكي إبداء أية مرونة نحو العراق خشية أن يلقي الى الجمهوريين بورقة تُستخدم ضده في التعبئة الإنتخابية ، وصار من الصعب إفتراض حصول أي تحول سواء مزيد من التشدد أو لاعطاء فسحة من المرونة قبل أن تبدأ الحملة الإنتخابية في نوفمبر (تشرين الثاني) 1995 وصولاً الى الإنتخابات نفسها في الشهر نفسه من سنة 1996 .



إعتاد السيد عزيز أن يشيع في طريق عودته من نيويورك عبر عمان إلى بغداد مناخاً من التفاؤل بقرب رفع الحظر الدولي عن العراق ، ونقل عنه سياسيون حضروا دعوة عشاء في العاصمة الأردنية قوله إن سنة 1994 لن تنته قبل أن يكون الحظر قد انتهى ، وإن أعضاء في الكونغرس كانوا قد طلبوا من جانبهم اللقاء معه خلال وجوده في نيويورك بما عدّه مؤشراً على إتساع نطاق حركة الدبلوماسية العراقية ونمو تيارات جديدة في الولايات المتحدة تظهر إستعدادها للحوار والتعامل مع الحكومة العراقية ، حتى ذهب المسؤولون العراقيون بعدئذ إلى القول (إن أمريكا هي المحاصرة سياسياً وليس العراق) كما ظهر ذلك للجمهور العراقي في بحر شهر أيار « مايو » 1994 .. ولم يكن ذلك الكلام يتناقض مع ما كانت وسائل الإعلام في بغداد تتبناه من طروحات تتحدث عن إنشقاق في مجلس الأمن سيؤدي خلال فترة قريبة إلى إنهاء الحظر عن العراق ، متجاهلة أن الخلاف الفرنسي - الأمريكي في مجلس الأمن كان في دافعه الحقيقي خلافاً على طريقة إقتسام المصالح في العراق بعد رفع الحظر أكثر مما كان خلافاً في تقييم نوعية الحكم في العراق أو درجة إلتزام هذا الحكم بقرارات مجلس الأمن ، وهو الموضوع الذي كان الحديث يجري حوله للتغطية على حقيقة التنافس الأمريكي - البريطاني - الفرنسي في مسألة الحصول على حظوة الشريك المفضل في إستثمار النفط من مكانه في العراق ثم شراء النفط الخام بأسعار تفاضلية والتمتع بفرصة إعادة إعمار العراق والسيطرة على صناعاته وأسواقه ، وهو الأمر الذي كانت فرنسا قد حظيت بوضع الطرف الأفضل فيه بناءً على ما توصلت إليه من إتفاقات أولية بعد إنتهاء حرب الخليج ، في حين لم تكن الشركات الأمريكية والبريطانية المنافسة قد بلغت ما توصلت إليه مثيلاتها الفرنسيات في العراق ..



من يجرؤ على الحديث عن موضوع أمريكا في العراق بعد أن قادت أكبر هجوم جوي عليه تسبب في تدمير بنيته التحتية وقتل عدد كبير من أبنائه ؟..

إنها عدو حتى بالنسبة لأولئك الذين كانوا معفيين من آثار الحرب ونتائجها المريرة على حاضر البلاد ومستقبلها .. إنها عدو واقعي ، وعدو نظري ، إلا أن هذا العدو نفسه هو من النمط الذي لا يمكن ، بل لا ينبغي ، التوقف عن محاولة التفاهم معه ، فهذه أكبر دولة في العالم ، وهي تفرض تأثيرها على معظم الدول ، وأصبح التفاهم معها في جانب منه محاولة لنزع تبنيها لأطراف منافسة للعراق وتحويل هذا التبني إلى اتجاه آخر ، أو تحييده ، أو التقليل منه أو نزع الحماسة عنه .. ثم أن وجود (عدو) لا يلزم بالضرورة زيادة عدائه ، بل على العكس يستلزم عملاً مضمناً للتخفيف من درجة عدائه وتقليل الأذى الناتج عن هذا العدا ، بعد أن برهنت تجربة الإصطدام السياسي والعسكري مع (عدو) بهذه القوة صعوبة التفوق عليه عسكرياً في المديات المنظورة ، ولذلك لم يعد مجدياً القول إن على العراق الإستمرار في التلويح بمعركة أخرى تأتي بغير النتائج التي تمخضت عن المعركة الأولى ما دامت مثل هذه المعركة غير قادمة .. ثم ما الجدوى من إنتظار معركة أخرى ؟ . إذ أن العراق ليس معنياً بتدمير الآلة العسكرية الأمريكية ولا بإحتلال أرض أمريكية ، لكنه معنيٌ بإنترزاع فرصة أفضل في التطور وتسوية خلافاته المزمنة مع بعض جيرانه . ولن تتحقق للعراق نتائج لصالح أهدافه من مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة ، ولن يكون قد فرط بمبدأ أو قضية عليا لو أنه إستطاع بناء علاقات صداقية ، أو على الأقل حيادية ، مع واشنطن .. وكان من الشجاعة مصارحة العراقيين بأن الإستمرار في مناطق المجهول هو العبث بعينه ، وأن مصلحتهم التي تلحق الأذى بمنافسيهم هي في كسب علاقة متوازنة مع الولايات المتحدة ، بحيث تتوقف جعجة الباحثين عن عدو والمعتاشين على وجوده ومن تبقى من منظري الخيبة السياسية ومراحل النكوص في التاريخ العربي المعاصر .

ليكره شعب العراق أمريكا .. ، لكن الحكمة والمصلحة تقضيان بأن يتعامل مع من يكرهه ، وإذا كان لا بد من ملء فراغ نفسي تعود على الإمتلاء بكراهية عدو خارجي .. فلتكن أمريكا هي موضوع هذه الكراهية ، وليدع الباب مفتوحاً لعمل سياسي ينهض للدفاع عن مصالح العراقيين في الحاضر والمستقبل .

حتى لا يكون العراق فيتنام أخرى أو يصبح كوبا جديدة فيمكث في معسكر عزل مدة طويلة من الزمن .

ويبدو أن صناعة العدو ، ليست بأمرٍ خطل عند محترفي هذه الصناعة ، فقد تكون (مشروعة) لديهم بهدف تحفيز العامل الوطني وإدامة الشعور بالخطر لمنع الترهل والتفسخ ، أو تنفيس أزمات الداخل عبر أزمات خارجية ، وتفريغ شحنة التصادم المحلي بإحالتها الى شحنة تصادم مع عدو خارجي ، إلا أن أمريكا ، ليست العدو المثالي بالنسبة للعراق ، للإعتبارات الآتية :

ك إن الجمهور الذي يُدرب على معاداة طرف ما ، يحتاج إلى رؤيته على أرض قريبة منه ، ليشعر أن بإمكانه الوثوب عليه وإلحاق الأذى به ، أما أمريكا فهي عدو رابض على بُعد عشرات آلاف من الأميال ولا توجد لها أهداف مباشرة تُشعر الجمهور العراقي بإمكانية الوثوب عليها ، عدا عن عدم وجود توازن في القوة يجعل إختيار هذا العدو عملاً محتملاً .. أما مهاجمة حلفاء أمريكا في المنطقة فيعني إدامة الخراب في العلاقات الإقليمية ومنع الإندماج والتعاون بما يسيء إلى العراق قبل غيره ..

✽ إن روح العدا والكراهية قد توزعت في القرن الحالي على مستويين ، الأول : مستعمرو العراق من بقايا الإحتلال العثماني الى الإحتلال البريطاني والثاني هو إسرائيل العدو الذي تُعد كراهيته جزءاً من فرض ديني وقومي ، عدا عن مشاعر التحفز ضد بعض الجيران ، وخاصة إيران التي خاضت نزاعاً مسلحاً عمره ثماني سنوات خلف أكثر من مليون إصابة في الجانب العراقي ، أو الكويت التي إزدادت مشاعر التحفظ والحيرة نحوها وخاصة بعد حرب الخليج ، أما أمريكا ، فهي عدو جديد ، ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ليحل في العقل السياسي بديلاً عن بريطانيا والمستعمرين السابقين ، ولم تقترب أمريكا من العراق إلا خلال حرب الخليج ، وهي حرب لم يرف فيها الجندي العراقي جيشاً أمريكياً إلا في ما ندر ، حيث دارت مواجهة قوامها الرئيس الحرب الجوية والحرب الألكترونية ، فبدأ وكأن الناس كانت تحارب أشباحاً من حديد تلقى عليهم النار من علو .. عندما أفاق العراقيون على أكثر من ألفي طائرة في سماء بغداد جعلتهم يشعرون مرة واحدة أن مستقبلهم بات في ذمة المجهول ..

✽ إذا كان لا بد من إختيار الولايات المتحدة عدواً أكبر ، فلا بد إذن في هذه الحالة ، إن كانت حقيقية ، أن تتوقف كل المساعي التي تديرها دبلوماسية سرية لترميم جزء من العلاقات معها ، بمعنى أنه ينبغي تحقيق التوافق بين السر والعلن ، بين الدبلوماسية والإعلام ، بين السياسة والدعاية ، حتى يتوافر مستوى من الإنسجام النفسي في أسلوب التعامل مع الولايات المتحدة وحتى تتوافر للجمهور المحلي الفرصة لمعرفة ما يجري ولا يكون ضحية مرة أخرى للعزل وتغييب المعلومات ..

غير أن الوصول الى إستنتاج من هذا النوع لن يتحقق ما لم تُبْنِ السياسات بعيداً عن روح المغامرة والمقامرة ، وتكون الأولوية فيها للمصالح العراقية العليا لا لمشاعر التحفز الشخصي والعاطفي .